جمهوری اسلامی ایران
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب مجموعه
شمارهٔ اختصاصی ( ۵۷۳ ) از کتب اهدائی ...

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب مجموعه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ ثبت کتاب ۷۱۹۵۸
شمارهٔ اختصاصی (۵۷۴) ازکتب اهدائی : سیمزاده

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

۵۷۴
۲۱.۹۵۸

فيه انما قرؤه باسم ربك متعلق باقرأ الثاني ايضا قوله
لقصور العبارة آثر ههنا لفظ الايهام مع انه ترك في
الشرح لانه لا قصور حقيقة عن الاحاطة لامكان الاحاطة
الاجمالية ويمكن توجيه الترك بان يحمل الاحاطة على ما
هو الكامل منها وهي الاحاطة التفصيلية اذ لا شك
في قصور العبارة عنها حقيقة ولو اجريت الاحاطة
على اطلاقها يمكن توجيه الترك لكن بتكلف كما ذكرنا
في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الايهام على تقدير
حمل الاحاطة على التفصيلية بان حذف المتعلق لا يدل
القطع على القصر لجواز ان يكون الحذف لوجوه اخر
وانما يفيد ايهامه فذكر الايهام مستقيم على تقديري اجراء
الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفصيلية بلا تكلف
واما تركه فانما يستقيم على الثاني بلا تكلف وعلى الاول
بتكلف فالذكر اولى      ولئلا يتوهم اختصاصه

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
کریم زاده ۵۷۴/۵

٧٧٦١

بنحو دون بعض يعني لو ذكر المنعم به فانما يذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه
تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وانما ذكر
التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي ما عدا المذكور
فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا فلا خفاء في امكانه
اجمالا فالتعليل قاصر قلت اذا ذكر الجميع اجمالا بان
يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض لشيوع
التخصيص في العمومات سيما في المقامات الخطابية فتوهم
الاختصاص بالبعض قايم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه
التعليل بان عدم حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او
بذكر البعض والتعليل انما هو للثاني وليس بذاك
رعاية لبراعة الاستهلال وهي كون الابتداء مناسبا الى آخره
للمقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
تفوق الابتدا وكماله فتسمية بها يكون تسمية السبب باسم
المسبب تنبيها على كمال السبب في السببية ثم ان البراعة

اما باعتبار

اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب في فن البيان والبيانان
وان اختلفا معنى لكن تشاركا في الاسم واما باعتبار
ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بالمعنى المذكور هنا
وهو المنطق الفصيح ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم
البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان
بطريق عطف اولا فتعليل كون علم من عطف الخاص
على العام بالرعاية لا يخلو من شيء والتوجيه بانه تعليل لما
يتضمنه قوله من عطف الخاص وهو مطلق الذكر يأباه
التعليل الآخر وهو قوله وتنبيها على فضيلة نعمة البيان
لان التنبيه انما يحصل بملاحظة كونه خاصا بعد العام ومعطوفا
عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر او لا عطف قوله وتنبيها على
رعاية ثم يجعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع
متوقف على حصول ملاحظة كونه خاصا معطوفا على عام
فليتأمل مالم نعلم ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير

انما امر بالتأمل لان براعة الاستهلال لا
الى ملاحظة العطف اصلا وكون
المعطوف عليه عاما
وحيث اح التنبيه
الى ذلك لا موقف
على انضمام
البراعة
ال

المعلوم لان المراد بما لم نعلم ما لم نكن نعلم اى ما لا نعلم
بقوتنا و اجتهادنا اخذا من قوله تعالى و علمك ما لم
تكن تعلم كذا سمعت منه رحمه الله و يمكن ان يكون فائدة
التصريح بانه تعالى رقانا من حضيض الجهل الى ذروة العلم
فيظهر وجه كونه نعمة غاية الظهور كما قال صاحب الكشاف
فى قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم اى نقلهم من ظلمة
الجهل الى نور العلم و قد يقال ملاحظة عموم كلمة ما تورث
الفايدة اى الكاملة المفصول يعنى الخطاب ان
الفصل مصدر بمعنى المفعول و الفاعل فهو مجاز
لغوي و لك ان تجعل الفصل بمعنى المصدر على ما هو
حقيقته و تعتبر التجوز فى اضافته الى الخطاب على طريقة
و قطيفة و اخلاق ثياب فاصلة خطاب فصل
نحو عدل و انما هى اقبال و كان هذا اوفق بما عليه وادبارها
ائمة المعانى حيث يجوز التجوز العقلى فى انما هى اقبال على
على حذف

روه
بلند

حذف المضاف اى ذات اقبال و لك ان لا تعتبر فى
الكلام تجوزا اصلا بمعنى انه تعالى اعطى الرسول عليه الصلوة
و السلام كون خطابه مفصولا او فاصلا على ان يكون
المصدر من المعلوم او المجهول و فى هذا الوجه دقة و لطافة
فان حقيقة النعمة المختصة بمزاوله فى فصل الخطاب و كمال
الشرف انما هو كون خطابه فاصلا او مفصولا لا ذات
الخطاب تبيينه من تبينت الشى علمته بينا يعنى ان
خطابه خالص عما يوجب الابهام و صعوبة فهم المرام
مما يخل بفصاحة الكلمة و الكلام و قدم كون الفصل
بمعنى المفصول لان شرف الخطاب من حيث هو
خطاب لكونه مفصولا لا لكونه فاصلا بدليل
اهيل لان التصغير يرد الشى الى اصله و على ما نقله الكشاف الجوهرى
من بعض العرب انه قال اهل و اهيل و آل و اويل فالظاهر ان الاعراب
اصله اذل بهمزتين جمع طاير تبادر على ما اشتهر

من جواز افعال في جمع فاعل كصاحب واصحاب والتحقيق

كما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف ان فاعلا لا يجمع على

افعال فاصحاب جمع صحب بالتخفيف صاحب كنمر

وانمار او جمع صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار قال الله تعالى اطهار

جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة    جمع خير بالتشديد احتراز

عن خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا

يؤنث قد قال لم لا يجوز ان يكون جمع خير مخفف خير فانه

يثنى ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لمن المصطفين الاخيار

فانه ذكر في الكشاف انه جمع خير مخفف خير وقال الشاعر

الا بكر الناعي بخيري بني اسد    وقال الا فوه ربات

منه خيرة الملكات    ذكر في الصحاح انهما تثنية خير مخفف

خير وتانيثه وغاية ما يمكن ان يقال من جهة ان التكسير كا

التصغير في الرد الى الاصل فاذا اريد جمع خير المخفف

على اخيار ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشدد ثم يجمع على

اخبار

اخبار لميت واموات او ان مراده بالتشديد في

الحال او في الاصل فيكون مستويا للخير المشدد والمخفف

منه ويحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية عن عدم

كونه افعل التفضيل لاستلزامه اياهم    والاصل

مهما يكن من شئ قال سيبويه اما زيد فمنطلق معناه

مهما يكن من شئ فزيد منطلق واختلف في تفسير كلامه

فقال الجمهور مراده انه في الاصل كان كذلك حذفت مهما

من شئ ويكن وثبت اما مقامها مقام الجملة اقيم مقام

الجملة وفي كلام من لا يعتد به انه حذف يكن من شئ وغير

مهما الى اما بقلب الهاء همزة وتقديم الهمزة لكونها في

الجملة لصدر الكلام ولانها من اقصى الحلق وادغام الميم

في الميم وهو فاسد لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في

كلامهم تغير الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده

بيان المعنى البحت وهو ان اما يفيد لزوم ما بعدها فانها

حرف

لما قبلها لانه كان في الاصل كذا بل الاصل ان يكن
من شيء فحذف الشرط فبقيت ما وادغمت النون
في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والاسمية
لازمة للمبتدا هذا احسن من عبارة الشرح لصوق الاسم
اللازم للمبتدا لما ذكرنا في الحاشية وقوله لزمها لصوق
الاسم توجه عليه قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فانه لم يلاصقها اسم واجاب رحمه الله
في حواشي الشرح المبتدا محذوف اي اما المتوفى وقال
الرضي رحمه الله اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء
كان اسما نحو اما زيد فمنطلق اولا كالاية المذكورة
اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في
الجملة يحتمل ان يكون كل من الاقامة والابقاء تعليلا لكل
من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم او للمجموع منهما على اللف
والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة لان الفاء

ويحتمل ان يكون تعليلا له

لم يقم

لم يقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل
جميع اجزاء الجزاء والتزمت الفاء في خلالها ولزوم
للمبتدا انما هو الاسمية وانها لم تقم مقامه بل القائم
في مقامه انما هو حرف واما ابقاء الاثر فكونه في الجملة
ظاهر بالنسبة الى لزوم اللصوق لان اللازم للمبتدا
انما هو الاسمية ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه حرف
واما بالنسبة الى لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان
لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة
في خلال اجزائه هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء
من كل وجه اما بيان تحققها من وجه فلان الامر في الابقاء
بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر واما بالنسبة الى
لزوم اللصوق فلان لصوق الاسم لاما في حكم لصوق
الاسمية بها لان لصوق الموصوف في حكم لصوق
الصفة فالاسمية لاصقة باما القائمة مقام المبتدا

انه تقدير المبتدا المحذوف واما بيان تحقق الافادة

مروجة بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان

وقعت في خلال الجزاء لكن هذا الوقوع مع الوقوع

في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء

فالفاء واقعة في الصدر اصالة وتقديرا ومقام الشرط

قبل الجزاء فيصح القول باقامتها مقام الشرط الذي هو

من هذا الوجه واما بيانها بالنسبة الى لزوم اللصوق

فهو ان الاسمية لما جعلت لاصقة بما على الوجه الذي

ذكرنا كان لصوق الاسم لازما اقيم مقام ملزومه وهو

المبتدا علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم

توابعها وهو البديع يشعر بظاهره انه حمل قوله علم البلاغة

على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها عطفا على

البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انها علم البديع و

لا يخلو عن الاشكال اما الاول فلانه يلزم العطف على جزء

عارض لمانع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل

الكلم

الكلمة ورجع الضمير اليه باعتبار المعنى الا صلى اللهم الا

ان يلتزم كون البلاغة علما للعلمين كعلم البلاغة كما قال

صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان او تركيب ان

قوله وعلم توابعها اشارة الى ان المضاف محذوف

فالمعطوف عليه علم البلاغة ويكون جر توابعها كجر الآخرة

في قوله تعالى والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة

فح يندفع الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني

فلانه لو كان للعلم علما لكان علم توابع البلاغة اولا

البلاغة لا توابعها وهو ظ فعلى الاول يكون في نظم

تغيران يابى كل منهما العلمية احدهما حذف بعض العلم

والآخر اقامة المضمر مقام المظهر فيه الا ان يرتكب مثل

ما ذكرنا في ذكر شهر رمضان ورمضان فيندفع

التغير الاول وعلى الثاني يكون فيه التغير الثاني غاية

ما يمكن ان يق انه رحمه الله حمل قوله علم البلاغة على

علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاني

والبيان وكذا قوله وعلم تواليها علم معنى ما علم له

زيادة اختصاص بتوابعها وهو البديع وقوله الا له تعلق

من العلوم اشارة الى ان اقتراضنا في بالنسبة

الى ساير العلوم فاندفع ما يقال ان العرب يعرف ذلك

بحسب السليقة فلا يستقيم الحصر وقوله فيكون من ادق

العلوم قدرا تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة

مطوية مشهورة ولواد عائية وهي ان دقائق العربية

ادق دقائق العلوم فلا تتجه ان دقة المعلوم توجب

دقة العلم لا ادقيته ولو ضمت هذه المقدمة فليست بمسلمة

ولا مشهورة لتغني شهرتها عن ذكرها اذ اي به

يعرف ان القران معجز لا يقال ان اراد معرفة

نفس اعجاز القران فالحصر غير مستقيم لان الاعجاز

يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يبحث عن كون القران

معجزة

معجزة للرسول عم وان اراد معرفة ان الاعجاز

لحال الكمال بلاغته لا بالصرفة او السلامة عن الاختلاف

والتناقض او غيرهما فكذلك ايضا لان ذلك يعرف

بما ذكر في علم الكلام في النبوات وربما ذكر في

بعض كتب الفن لانا نقول اراد معرفة ان الاعجاز

ثابت له بناء على كونه في اعلى مراتب البلاغة

وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان

يتيقن بانه في اعلى مراتبها وذلك انما يحصل

بعلم البلاغة لا بما يذكر في الكلام فليتامل ولو جعلت

قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى

ان المعرفة المعللة بكونه في اعلى مراتبها انما تحصل

بهذا العلم اندفع الاشكال فان قلت يجوز ان الطرف

الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز والمعلوم ان

ان القران واقع في حد الاعجاز واما ان كله

في الطرف الاعلى فلا كيف وان بعض الآيات اعلى
طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله في اعلى مراتب
البلاغة قلت المراد باعلى مراتبها هنا ما يعم الطرف الاعلى
وما يقرب منه وهو حد الاعجاز وتشبيه وجوه
الاعجاز استعارة بالكناية كما سبق ان تشبيه شيء
بشيء في النفس فيسكت عن ذكر اركانه سوى المشبه
والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم
المشبه به والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد والترشيح ان يذكر شيء يلائم المشبه به
وذكر رحمه الله ههنا وجهين الاول ان تشبيه في النفس
وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار واثبات
للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام فان الوجه
يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب

والطرق

والطرق وهو المعنى البعيد واريد هنا البعيد والثاني
ان تشبه بعض الاعجاز بالصور الحسنة وتثبت
الوجوه للاعجاز فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح لكونها ملائمة
للمشبه به وهو الصور الحسنة فان قلت الترشيح مجاز
يقترن بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اصلا وان جعل
الترشيح للتخييل كما نقل عنه رحمه الله فيتوجه عليه ان
الترشيح انما يكون في الاستعارة المبنية على التشبيه لانهم
فسروه بذكر ما يلائم المشبه به والتخييل عنده من قبيل
مجاز عقلي عار عن التشبيه قلت قد صرحوا بثبوت
الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله صلعم اسرعكن
لحوقا بي اطولكن يدا ان قوله اطولكن ترشيح للمجاز
المرسل في اليد مع انه لا تشبيه فيه اصلا وما ذكروا

من الاقتران بلفظ المشبه به فانظا انهم ارادوا انه كذلك
فمهما اذا كان في الكلام شبهه وما ذكر و امر التفريع كما هو
للترشيح الذي الذي في الاستعارة لانها
ما يمكنه رائحة من الفعل فيعمل فيها العامل و ان ضعف
و لا يمنع عن عمله فيها كل مانع و لذا يعمل فيه معنى حرف
النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى
بنعمة ربك عنك الجنون و لا معنى لتعلقه بمجنون
و معنى اسم الاشارة كقوله تعالى فذلك يومئذ يوم
عسير اي فالنقر يومئذ و معنى الضمير كقوله و ما الحرب
الا ما علمتم و ذقتم و ما هو عنها بالحديث المرجم
اي ما حديثي عنها و اراد بالظرف ههنا ما يعم الظرف
الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان وما شبهه وهو
الجار والمجرور وما ذكر الشارح من الظرف او شبهه
فانما اراد بالظرف الحقيقي و سيعرف

الفرق

الفرق بينهما و هو الآن الزائد متعين في الحشو دون التطويل
و في قوله الفرق دون ان يقول فرقا آخر
نوع اشعار بان ما ذكر ههنا ليس فرقا يعتد به
و ذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم
فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
و اما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا
و تباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح
و هي حكم كلي اي قضية كلية حكم فيها على جميع افرادها
موضوعها كقولك كل حكم القي الى منكر يؤكد و لهذه
القضية فروع و هي القضايا التي حكم فيها بمحمول
هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل هذا الحكم
الملقى الى المنكر يؤكد و ذاك و ذلك كذلك
و الاصل منطبق على فروعه اي مشتمل عليها بالقوة
القريبة من الفعل و معنى انطباق الحكم الكلي على جزئياته

اشتماله على احكام جزئيات موضوعه ففي قوله

على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه

وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق

مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير

جزئياته يرجع الى ذلك المحذوف على هذا الوجه — فيعتبر الحذف م

فـ ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفوا

هذا عن شوب فهي احص من الامثلة لا بمعنى

ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان

المراد من الذكر للاثبات اما ان يكون الذكر له

فقط ولذا المراد من الذكر لا يصلح ان يكون الذكر له فقط

واما ان يكون الذكر له ولغيره جملة سواء كان الذكر

لا مراد ايضا او لا فعلى الاول يتباينان تباينا كليا

وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص من وجه

بل بمعنى ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير

عكس لان

عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه

معتدا به بان يكون من التنزيل او الحديث او كلام

من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح لانه لا يحتاج

الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين اعم والتشبيه بالوجه

العقلي اعم على ما سيأتي بيانه انشاء الله — م الالو

وقد استعمل الالو ههنا متعديا الى مفعولين يقال

لا شك ان الالو ههنا حقيقة التقصير فلا يعدل عنها

من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا بخلاف قولهم

لا الوك نصحا اما اشكالا فلان الالو بمعنى التقصير

لازم وقد استعمل فيه متعديا الى مفعولين فلا بد

من اعتبار تضمين معنى المنع او جعل الالو مجازا عنه

واما الاول فلانه يجوز ان يكون الالو في عبارة

المص رحمه الله لازما بمعنى التقصير من غير اعتبار

تضمين او تجوز ويكون جهدا نصبا على اي لم اقصر

في الصحاح الا يألو اي قصر الاه يألوه

الو اي استطاعه فقد ذكر ان مصدر الالا

المتعدي بمعنى استطاع الو على وزن فعل

ولم يذكر ان مصدر الالا لازم بمعنى قصر ماذا

فالظاهر انه الو على وزن فعول لانه الغالب في

مصدر فعل اللازم وقد صح في بعض نسخ الاساس

المعتمدة عليه هكذا ولا يبعد ان يقرر في جاء الو

بمعنى التقصير على وزن فعل على غير الغالب او

يصار الى قول الغير ان مصدر ما لم يسمع مصدره

على وزن فعل عند اهل الحجاز متعديا كان

او لازما فيجوز كلا الوجهين في قوله من الالو

قوله م

مرجبة الاجتهاد او على الحال اى لم اقصر حال كونى مجتهدا
وربما يفهم منه كون التقصير فى الاجتهاد مع انه يجوز
ان يعتبر الالو ويجد مسنا رعين فى حقيقة فيحصل المقصد
او يكون نصبا على نزع الخافض اى لم اقصر فى وليس الاجتهاد م
المقصد عن جميع ذلك والترهنا كون جهد امفعولا
فاى حاجة الى اعتبار جعل الالو لازم متعديا الى المفعولين
لم لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد على تضمين
معنى الترك او التجوز بالالو عنه اى لم اترك جهدا
ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الاصل والقول
والمعنى لم امنعك جهدا الحتمل تضمين معنى المنع او التجوز
بالالو عنه وليس القصد بكاف الخطاب الى معين
حتى يتوجه ان الاولى ان لا يتعين المفعول المحذوف
قصدا الى التعميم وان عدم منعه الاجتهاد لا يخص
احدا مخاطبا كان او لا اضافة للمصدر

نصبا

نصبا اما على المصدر مما يشعر به الكلام اى اضاف
الترتيب الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل
فيها ما فى اى المفردة من معنى التفسير اى افسر ترتيبه
بما ذكر حال كونه اضافة كقوله تع هذا بعلى شيخا
فان العامل فى الحال اسم شيخا معروف
التنبيه او اسم الاشارة ولك ان تجعل العامل
ما يشعر به الكلام من معنى التفسير ثم الظ على الاول
والثالث تقدير الفعل وحذفه اللهم الا ان يكتفى
باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل عن سيبويه فى مررت
فاذا له صوت صوت حمار ان ناصب المصدر
هو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل واما على الثانى فلا حاجة
الى اعتبار حذف الفعل لان الحال كالظرف
يعمل فيه العامل الضعيف كمعنى حروف النفى وحرف
التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى

حرف التفسير تقريبا يحتمل وجوها ان يجعل
تقريبا علة لقوله تبيّنه وتسهيلا او طلبا على خلاف
النسخ علة لقوله لم ابالغ وعكسه ترجيحا بالاتصال
وان يجعل كل منهما علة لكل منهما وان يجعل كلاهما علة
للاخير وان يجعلا علة للاول والفضل للمتقدم كما ان
القصور في المتاخر وكلامه رحمه الله بالنظر الى الظاهر
يحتمل الوجه الثاني والرابع ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل
الثالث بان يقال وقوله تقريبا وان كان علة
لكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه عليته ما في الاخير لانه
المحتاج الى البيان لما فيه من قرب خفاء وادراج
المعنى في قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة الى ان
ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ لوجوب
تغاير المتضمِّن والمتضمَّن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا
لان اللفظ يتضمن معناه ويتضمن ما يتضمنه معناه

لان

لان متضمن المتضمن للشيء متضمن له ولكن كان الكلام خاليا
عن ذلك المعنى ونعم الوكيل عطف اما على جملة
هو حسبي فقيل لا نم ان الواو للعطف بل للاعتراض
على مذهب من يجوزه ووقوعه في اخر الكلام ولو سلم فلا نم
ان المعطوف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون
انما اسال الله وانه جملة حالية وعطف الانشاء على
الاخبارية جملة لها محل من الاعراب لا جواز ليفيد
جوازه ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسبي فلا
يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار لو كان
هو حسبي جملة اخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان
يكون انشائية في صورة الاخبارية ولو سلم فيجوز
ان يقدر المبتدا في نعم الوكيل اي وهو نعم الوكيل
اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة
اسمية متعلق خبرها انشاء وهذا لا يوجب كونها

لانه خبرها مقول في حقه
نعم الوكيل
متعلقه

بجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه جملة لا يلزم

عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية

ح تقع خبر المبتدا فلا بد من التاويل بالقول فيه

فيكون عطف مفرد متعلقة جملة انشائية ولو سلم

فاللازم عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب

ولا شبهة في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف

دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم الاعتراض

على مذهب الجمهور والمعطوف على الحال حال فلا يجوز

ان يعطف الانشائية على الحال لاستلزام وقوع

الانشائية على الحال حالا فانه ممتنع وقصده رحمه الله

على ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين

وجه التركيب لان هذا العطف ممتنع والاعتراض

يحمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل

قليل والاسمية التي خبرها فعلية في حكم الفعلية في اتفاق

التجدد والانشائية اذا وقعت جزاء فلا حاجة

الى تاويل فهي باقية على الانشائية واعلم ان الظاهر

من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض لا تنبيه

وقد بينا وجهه في الحاشية كما سنبين

تعالى حيث يبين في صدر الخاتمة اتصاف الكتاب

المستند الا بان المصنف ذكر في الايضاح ان ما جعل

الخاتمة فيه من السرقات الشعرية وما يتصل بها من

الاشياء التي ذكرها في علم البديع بعض المحققين

ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي اشارة

الا ان يقال المعهود في التعريف العهدي ان

يذكر السابق ثانيا معطوفا ونسبي ان يجوز ذكره

ايضا والسابق منا انما هو المعاني والبيان والبديع

ولم يذكر هناك ما يشوبكونها فنونا فكيف يجعل

العنوان اشارة اليها ولئن جوز ذلك باعتبار ان

كونها فنونا ظاهر جدا يعني ظهوره عن ذكره فكون معنى الفن
الاول باعتبار كونه اشارة الى العلم المعاني بمعنى علم
المعاني فيلغو حمل علم المعاني عليه وكذا الفن الثاني والثالث
ويمكن ان يجاب بان الفن الاول اشارة الى ما يحترز
اولا وهو الذي يحترز به عن الخطا في تادية المراد والفن
الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي
والفن الثالث الى ما يعرف به وجوه التحسين لا الى التحسين
قد ذكر سابقا ان الذي يحترز به عن الخطا في تادية
المراد هو علم المعاني فلو حمل الفن الاول اشارة الى ما يحترز
به عن الخطا في تادية المعنى المراد يكون حمل علم المعاني
عليه تكرارا خاليا عن الفايدة لانا نقول لما بعد العهد
في الفن الثاني والثالث افادة الاعادة فيهما
قطرا وذلك في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلثة
في سلك واحد ماخوذة من مقدمة الجيش اراد انها

منقولة

منقولة عنها لمناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة
في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان
يريد انها مستعارة منها فيكون لفظ المقدمة مجازا
فيهما ولا يبعد ان لا يلتزم النقل والتجوز بان يقال انها
في الاصل صفة حذف موصوفها ثم اطلقت على طائفة
من المعاني او طائفة من الالفاظ مقدمة على العلم او على
ساير الفاظ الكتاب فالتا للنقل من الوصفية
الى الاسمية او باعتبار موصوفها مؤنثا كما قالوا في
لفظ حقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الصحف
اى ذات موصوفة ثبتت لها صفة التقدم وباعتبار
معنى التقدم فيها لصحة اطلاق الاسم كالقارورة والعاقلة
فاطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار
انها من افراد هذا المفهوم ومجاز ان كان بملاحظة
خصوصها وان كان بمعنى الاسم وباعتبار معنى التقدم

ترجيح الاسم كما في القارورة والنجم فاطلاقها على الطائفة
انما يكون حقيقة لو ثبت وضع و وضع اللغات المقدمة
لهذه الطائفة والظاهر انه لم يثبت على ان الثابت انما
هو وضعها بازاء مقدمة الجيش ولذا قال رحمه الله
انها ماخوذة من مقدمة الجيش قوله من قدم بمعنى تقدم
فلا يجوز فتح الدال من المقدمة ولذا قال في الفائق
ان الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على
انها من قدم المتعدي وقيل يجوز كسرها على انها منها
ايضا لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها
تقدم بنفسها او لان فيها الشروع بالبصيرة تقدم
من عرفها من الشارعين على من لا يعرفها ومقدمة
الكتاب في اكثر ما تقدم المصنفون قدام المقصود
طايفة من الكلام ينتفع الطالب بادراك معانيها
في ذلك المقصود ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة

من كلامهم

من كلامهم فنا او قسما او بابا او فصلا ويجعلون كلا منهم مشتملة
على هذه الامور استعمال الكل على الاجزاء ومراده رحمه الله
بمقدمة الكتاب هذه المقدمة بمعنى انها مقدمة جعلت
جزءا من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كاطلاق فن
الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاؤه ولا يحتاج
قطعا الى اصطلاح جديد فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت
جزءا من الكتاب على مقدمة العلم التي هي معانيه قطعا
ليس بوجه واسقاط بها ما للباء هو الواقع
في اكثر النسخ المصححة وفي بعض النسخ اسقاطه لما بالالف
فاما ان يكون اللام بمعنى الباء او الاسقاط بمعنى النفع
على ما قيل والفرق بين المقدمة العلم ومقدمة
الكتاب وهو ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان
الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما على
الفاظ دالة عليها فلا وما يتراءى من التوقف فانما

هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المقاصد من غير
الفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ
مخصوصة هي طائفة من الكلام الخ فالمقدمتان متباينان
لا يصدق احديهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من
قوله رحمه الله في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب
سواء كان توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما في
العموم والخصوص مطلقا توهم ساقط فانه لما عرف
مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفا
عليها بالحقيقة فالمراد بالتوقف التوقف العادي
اذ المراد انه توقف على معانيها نعم لو ارتكب ان
مقدمة العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني التي توقف
عليها الشروع وحمل التوقف المذكور في تعريفها على
التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه
لان مقدمة الكتاب اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم

بالمعنى

بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور
اي الفاظها ومقدمة الكتاب على شيء واحد واذا خلت
عنه ولم يذكر شيء منه فيها فيصدق مقدمة الكتاب بدون
مقدمة العلم بمعنى الفاظها وبالعكس لان ما هو الفاظ
مقدمة العلم لم تقدم امام المقصود فالمقدم امامه مقدمة
الكتاب دونه والذي لم يقدم امامه مما يدل على
مقدمة العلم هو مقدمة العلم بمعنى الفاظها دون
مقدمة الكتاب واما اذا جعلت مقدمة الكتاب مشتملة
على ما يدل على مقدمة العلم وعلى غيره فالظاهر
انه يصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم
وبالعكس لان مقدمة العلم ح بعض مقدمة الكتاب فيصدق
على المجموع مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم وعلى
البعض مقدمة العلم دون الكتاب اللهم الا ان يجعل
مقدمة الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة

وبين بعضها فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل
مقدمتين ه ان ههنا مقدمة العلم والفاظ دالة عليها ومقدمة
الكتاب ومعان مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين
هي التباين اللهم ان يكتب الا بكتاب المذكور ومن
الفاظ مقدمة العلم وبعض مقدمة الكتاب هي العموم
من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعنى مقدمة الكتاب
قوله ه يوصف بها المفرد ان اي المفرد والكلام علي
ظاهر مما ذكره بعض الافاضل عن المركب الناقص مع ان
الفصاحة يوصف بها جميع الالفاظ لا تختص ببعض
دون بعض فلا بد في المفرد او الكلام من تاويل حتى
يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل في
الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد
واختار رحمه الله ان المفرد على ما ليس بجزء بكلام
بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بانه قد عهد

في المفرد اطلاقه

في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب
يراد ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع ما ليس واحد
منهما وبالمضاف ما ليس بمضاف ولم يعهد في الكلام
ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي اي المركب
التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحقيقة الامر راجع
الى انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصيح
او المفرد الفصيح فان اطلقوا عليه الكلام فالحق
ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد فالحق
ما اختاره رحمه الله وتعريف فصاحة المفرد بالخلوص
عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يدل
على ان الحق هو الاول لانه لا شك ان يوجد في المركب
الناقص تنافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد
لفظا ومعنويا فلو جعل هذا المركب داخلا في المفرد
على ما اختاره رحمه الله ينبغي ان يكون فصيحا مع اشتماله

علي هذه الامور المخلة بالفصاحة لانه يصدق عليه
خالص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس
والكراهة لا يليق بحال عاقل فاذا لم يكن فصيحا يكون
تعريفهم بالفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يزاد فيه
الخلوص عن المفرد هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى
ودعوى ان هذه الامور انما يخل بالفصاحة في
الكلام دون المفرد غير مسموعة لان الفاظها انما
يخل بالفصاحة مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة
الكلام دون المفرد بناء على انها انما يوجد في الكلام
فقط فلو وجدت في المفرد على ما اختاره رحمه الله
لزم ان يذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعا كما
ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركب
من الموصوف والصفة مشتملا على تنافر الكلمات
لم يكن فصيحا على تقدير دخول هذا المركب في المفرد

ولو اعتبر فيه الاستقامة صار كلاما لزم ان يكون غير فصيح
مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلا عن الحروف
ولا يخرج عن شناعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب لفظ
من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون
فصيحا بعد ان كان فصيحا قبل انضمام هذا اللفظ
الفصيح وهو ايضا شنيع بعد شناعة على وجه انهم
فسروا المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
حينئذ دخل الاعلام المركبة نحو برق نحره وشاب
قرناها والمعلوم انه يجوز اشتمالها على تنافر الكلمات
مثل ان يسمى بابدحه امدحه فينبغي ان يكون فصيحا لانه مفرد
ولم يشترط في فصاحته الخلوص عن تنافر الكلمات
او يزاد في تعريفها الخلوص عنه ايضا ليصير مانعا
والاول فاسد اي كون الاعلام المركبة فصيحا
فاسد فتعين الثاني وغاية ما يمكن ان يقال

بالمفرد م

الكلمة وانها مفردة باللفظ اي الالفاظ الوحد

على ما ذكر في المفصل وثاني اللفظ يخرج الاعلام

المركبة وان كان المشهور المذكور في اكثر كتب

النحو انها كلمات او يقال هذه الاعلام مركبة

صورة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو اللفظ

او الم يسمع كلمة بليغة اورد عليه انه لا يلزم

من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف

المفرد بالمعنى الذي ذكره نعم اه وهو ما ليس

بكلام وان كان مركبا فالدليل اخص من المدعى

واجيب بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كانه

اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق

الكلمة على هذا المعنى بعيد وعلى تقدير ان يفسر الكلام

منها بما ليس كلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد

اصلا انما هي باعتبار المطابقة لان البلاغة

كما في انف ي كلام البسوطي

الكلام

الكلام مطابقته لمقتضى الحال و بلاغة المتكلم ملكة يقتدر

بها على تاليف الكلام البليغ فالمطابقة معتبرة

في كليهما قيل مراد هذا القايل في ان البلاغة

قد توجه كلام المعترض ودفع نظرا [illegible] عنه

عند العرب ليست الا باعتبار المذكور فصح

ما ذكره من التعليل ويمكن ان يدفع بان يكون

البلاغة عنده لا باعتبار انما عرف ما في الكتب

ان باعتبار المطابقة

من اخذ المطابقة في تعريفي البلاغتين ولم ينقل

عن العرب ذلك اصلا وهو ظاهر

فيه بحث لم لا يجوز ان [illegible] الحاضر المذكور

في امريهما تفسير للمخالفة وبان لما هو مناط التعدد

ولا خفاء في ان المراد من امريهما امر يصلح للتوقف

وبيانا لها وله اختصاص بها والا فالمفهومات

العامة نحو الشيء المخالفة وانها مشتركة فيهما وقد

اورد على ابن الحاجب فيما فعل من قسمة المستثنى

اولا ثم تعريف القسمين بانه لا حاجة اليه لان

لان ما من يرجع الى البلاغة استقلالا كما [illegible]

حاصل الجواب انه حصل بعد نقل العرب [illegible] استقرار البلاغة [illegible] انما هو باعتبار المطابقة [illegible] البليغ [illegible] ان كل ما اطلق عليه البليغ كان مطابقا [illegible]

القسمين منحصرة فيما يصلح تعريفا لهما وهو المذكور
بعد الا ونحواتها كما ذكره صاحب اللباب
وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح
لما ذكر في الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم
وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا
الكون ولا امرا صادقا عليه فلا يصح تفسير الفصاحة
التي هي الكون بهذا الكون بما ذكره من الخلوص فان ادنى
درجات التعريف ان يكون المعرف صادقا على
المعرف وصدق الخالص بهذا الخلوص على الكائن
بهذا الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان
صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ
على المأخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة.



ثم قد يجتمع الصدقان كما في الماشي والمتحرك والمشي
والتحرك لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون
الذي هو الفصاحة لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص
اصلا فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول ان الادباء
كثيرا ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بمجرد
ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ولا ينظرون
على قاعدة المعقول من وجوب كون المعرف محمولا
مع ان من اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباين
كتعريف البيت بالجدران والسقف وما نقل عنه
رحمه الله ان وجه صحة التعريف في الجملة ههنا قصد
المبالغة وادعاء ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة
تصحيح ولا يتجه عليه الاشكال فانك لا تلتفت اليه في
التعريفات لان الادباء اكثر ما يعتبرون ذلك بل
اكونه منه في التعريفات وقيل وجه التسامح ان

الفصاحة وجودية والخلوص عدمي و يتجه عليه منع
كونها وجودية ولو سلم فلانسلم انه صحة الوجودي
بالعدمي من غير تسامح فيه    تظل العقاص في
جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة هي
الاشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في
الافرين مع وحدتها وقيل العقاص معنى الذوائب
اي ستر الذوائب في الشعر وروي ما في البيت
تضل الذاري في مثنى ومرسل الذري حشيشة ونبت
اطراف يذري بها الطعام وينقي الكدس والراد
البيت المشط وفي التعبير عنه بالذاري مبالغة لطيفة
من المهموسة الرخوة وحروف المهموسة ستشحثك خصفة
والمجهورة ما عداها والشديدة وحروف اجدت
طبقك والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا
وبهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة

قوله

المجهو

بان الا المنتف

على ان هذا القايل فسر الكلام بما ليس بكلمة
يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في الكلام على
قوله اكثرهما على من فسر الكلام بالمركب التام واذا

قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام معناه التعجب
والعرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان
هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب
منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة والدر في الاصل
مصدر در اللبن يدر درا قيل اريد بالدر هنا الخير فانهم كانوا يعتقدون
ان اللبن منشاء لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل
ويقرونه الضيفان واكثر ما يتمثل به النحويون اضافة در الى ضمير الفاعل
الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم كذا في شرح
الحاجبية للعلامة نجم الدين سعيد ومن خطه نقلت    من شرح الدماميني

كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق و...
... او رومية كالقسطاس او هندية كالمشكاة
كازده
فارس
هندوية

الفصاحة وجودية والخلوص عدمي و يتجه عليه منع
كونها وجودية ولو سلم فلا شك في صحة تسمية الوجودي
بالعدمي من غير تسامح فيه     تقل العقاص في

[illegible]

حبوك وارحوه ما عدا ٦ و ما عدا ووف طرير
وبهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة

قوله

على ان هذا القايل فسر الكلام بما ليس بكلمة
يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في الكلام على
قوله اكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام واذا
كان مدخليتها اكثر كان القول بوجود كلام فصيح دون
فصاحة كلماته يكون افسد على قوله لانه على قول
غيره يوجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب الناقص
دون فصاحة كلماته لانها انما اشترطت في فصاحة
الكلام والمركب الناقص ليس بكلام     والقياس
على كلام العربي يعني انه اثبت جواز عدم فصاحة
كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة
من كلام عربي فانه وقع في القران الذي هو كلام عربي
لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا اي انزلنا القران
كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل
او رومية كالقسطاس او هندية كالمشكاة
فارس
هندوية

القسطاس
ترازو
السجيل

وبهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في
العربي وما وقع من وقوع الاستبرق ونحوه
في القران لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية مم
بل انها جارت عربية ايضا لجواز توافق اللغتين كا
الصابون والتنور ولو سلم كونها غير عربية ولكن القران
عربيا مع الصغير فقوله انا انزلناه راجع الى السورة
في القران كما قيل واطلاق القران على بعضه شائع
ولو سلم كون القران عربيا فمعناه عربي النظم ومتكون
لا عربي المتن ولا ينافي كون كلماته غير عربية ولو سلم انه
عربي المتن فذلك باعتبار الاغلب لان ما هو غير
عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل
ذلك في الكلام الفصيح لان فصاحة الكلمات
شرط فصاحة الكلام وعربية الكلمات ليست شرطا
في عربية الكلام بل يكفيها عربية اكثر كلماته ولو احدث

يقول

ان يقول المعلوم من كلامهم ان فصاحة المركب التام
او المركب مطلقا تشترط فيها وجود فصاحة كلماته واما
اذا كان علم من افراد الكلام مسماة باسم كالسورة
او القران مثلا فلم يعلم انه تشترط في فصاحة كل
هذا الكلام فصاحة كل كلام او كلمة منه فلو اشتراط فصاحة
قوله الم اعهد سوا اعتبر كلاما تاما مع ضميره او لا ان
لم تؤخذ في فصاحة السورة او القران تامل واشتراط
فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب ذلك
الاشتراط فيجوز اشتمال القران على كلام غير فصيح
بعد ان لم يلزم خروج السورة عن السورة الفصاحة
فاشتمال القران على كلام غير فصيح لازم البتة اما اذا
اعتبر الم اعهد كلاما فقط واما اذا لم يعتبر فلان عدم
فصاحته يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزؤه لاشتراط
فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام ووجه قوله

والا فوقوع التسمية ... بعض القران ... واطلاق القران على بعضه

بل كلمة غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم لها
ان اللازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلمة والان كان
هذا مستلزما للاول فالبحث ان الكلام اللازم مستقل
بالفساد من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احدهما
للاخر ولما كان كون اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزما
للفساد اظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة
غير فصيحة فافهم      مما يقودا اى يحلف ويجر الى نسبته
لجهل او العجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى
بانه غير فصيح او بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم
الجهل واما لعدم قدرته على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح
فيلزم العجز لا يقال القسم الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى
قادرا على ايراد الفصيح بدلا عن غيره وعالما بعدم
فصاحته وبان الفصيح من حيث هو فصيح اولى لكن لم
يورد لحكمة له تعالى لانا نقول الظاهر انه لا حكمة في ذلك لكن

فصاحة الكلام وعلى تقدير
عدم ...

القرآن

القرآن انما قرئ معجزة وتصديقا للرسول عليه السلم والاعجاز
انما هو بالبلاغة والفصاحة على الصحيح فان قلت غاية
الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفها وهو جائز
لحكمة فلم تعرض له ولم يقل الى نسبته الجهل او العجز والسفه
قلت لما كان السفه منحصرا في الجهل نسبته دخل في نسبته
اى شعرا دقيقا مطولا موافقا لما في الصحاح الزجج
دقة في الحاجبين وطول لهما وزجج المراة حاجبها
دققته وطولته والمذكور في الاساس ان الزجج
دقة الحاجب واستواسه وحاجب ازج ومزجج
للمراة حاجبها وربما يستدل على اعتبار معنى الاستقواس
بقول حسان في مدح النبي عليه السلام بعينين وحاجب
من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب فان
التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
وفيه انه يتم لو كان قوله كمشق النون بيانا لكونه ازج

وهم لم لا يجوز ان يكون لبيان اتصاف صاحب ما لا يحسن
نحو بيان اتصافه بالدقة والطول بقوله ابرح وترك
العطف في قوله كمشق النون دبابة في المماشقة
كالسيف السريجي او كالسراج لانه لهذا التخريج
مرات يطبق على قاعدتهم ويمكن توجيهه بان التفعيل
بمعنى النسبة الى اصله كالمتمم والمتزر اي المنسوب
الى تميم والمنسوب الى ازار فالمسرج بمعنى المنسوب
الى السراج او السريجي بالمشابهة فالمسرج اسم مفعول
من سرجته اي نسبته الى السراج او السريجي كالمتمم والمتزر
من تممته وزررته بمعنى النسبة وقوله كالسيف السريجي او
كالسراج يكون بيانا لحاصل المعنى اذا توجيه التخريج
اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسبته الى السراج او
السريجي معنى مشابهته له وايضا الغالب الشائع
ان يكون المنسوب اليه مصدر ثلاثي هذا الفعل نحو فسقته

وكفرته

وكفرته اي نسبته الى الفسق والكفر وههنا ليس كذلك
واما التوجيه بانه من قبيل قوس الجبل اي صار كا
القوس فالمسرج بمعنى الصائر سريجيا او سراجا على معنى
التشبيه اي مثله او بانه من سرجت الشجرة اي صارت
ذات اوراق فالمسرج بمعنى الصائر ذا سراج وهذا
مختص بالتخريج الاخير فرد على الكل انه انما يستقيم لو
كان المسرج بكسر الراء لكنه بفتحها فان قلت
لم لم يجعلوه اي ان لم يكن تقريره على وجه من احديها
انهم لما حكموا بغرابة مسرج حكموا بانه ليس اسم مفعول منه
لان كونه اسم مفعول منه مخرجه عن الغرابة بناء على ان
يع له وجها ليس غريبا وفيه نظر لانه لا منافاة بين
غرابة مسرج وكونه اسم مفعول من سرج فان عدم غرابة
مسرج له وجه ما وقد جعل بعضهم في شرح المفتاح مسرجا
اسم مفعول من سرج وغريبا وقد ذكرنا وجه دفعه

كالسريجي او كالسراج او بانه من [illegible] اذا
اذا صار [illegible] فالمسرج بمعنى الصائر [illegible]

فى الحاشية وثانيهما انهم ذكروا فى التعريف وجهين وكونه
اسم مفعول من يع انه وجيه وجه ثالث فلم يذكره وفيه ۲۳
ان الجواب انما عن السؤال وهو قوله او يكون من
الغرابة بما فى ذلك وايضا قد ذكرنا ان وجه تخريج
مسح من الرابع انه اسم مفعول من جهة اى نسبته الى
السراع بالمشابهة وقوله كالسراع بيان الحاصل المعنى وتمكن
دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه
يحتمل ان يكون مسيح اسم وجيه مولدا مستحدثا من السراع وفى
تقديره وجوه احدها انه اذا كان مولدا مستحدثا
بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها لانه لم يوجد حال الحكم
حتى لا يصح الحكم بها على جعله اسم مفعول من يع وفيه ان الظاهر
ان الحكم بالغرابة ليس بناء على توليد يع انه فان الاول
من ائمة اللغة والثانى من ائمة اللغة والثانية انه اذا كان
مولدا لا يفيد جعل مسيح اسم مفعول منه فى وجه عن الغرابة

لان المولد

لان الغرابة عرضت وفيه انه لا يبقى من وجهى الجواب
فرق بعد به والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح
جعل مسيح اسم مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى
ما فيه والوجه الثانى من الجواب ان مسيح الضارع
مما يفيد جعل مسيح اسم مفعول منه فى وجه عن الغرابة
وفيه انه اذا كان مولدا كان عربيا ولا يحسن الوقوع
الغرابة فى مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا
الجواب لا يستقيم على التقرير الثانى للسؤال فانه انما يتقرر
الجواب على اول وجهى تقرير السؤال واما على الوجه
فلا يصح ثانى وجهى الجواب اصلا وكذا ثانية وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهى الجواب وما كان يتوقف
هذه النسخة من الشبهة والمنافات وان امكن
دفع بعضها غيرها الى قوله قلت هو ايضا من هذا
القبيل او مأخوذ الى فى بعض ان مسيح انه من قبيل

الغريب او مأخوذ من السراج كالمسرج فلا نعيد جعله
اسم مفعول منه ووجه من الغرابة ثم استعير لكل
واضح معروف اقتصر على معنى الاشتهار وذكر بعضهم
في شرح الكشاف انه استعارة للشرف والاشتهار
فكانه نظر الى ان وصف اللقب بالشرف ليس لم
كثر وليس بذلك انما هي من جهة الغرابة ان اراد
ان الغرابة مشتملة عليها كما قال من الشرع لان الكراهة
داخلة تحت الغرابة فكراهية ذلك اللفظ لغرابته
المشتملة عليها كم كيف ولم يذكر بعض الحواشي ما يدل
على الكراهية وان اراد ان الكراهة بسبب الغرابة
ومن جهتها يلزم ان يكون كل غريب كريها وهو ممنوع ولو
سلم فمراد صاحب القيل احد الامرين اما ان الخلوص
عن الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من
ذكره في تعريفها واما ان الكراهة مخل بالفصاحة

فلانه

فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة والا لم
يكن التعريف مانعا ولا يندفع شيء منهما بما ذكر بعضهم
ان الكراهة بسبب الغرابة اما الاول فلانه لا يلزم
من اعتبار انتفاء السبب في مفهوم الفصاحة اعتبار انتفاء
مسببه فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء السبب
هنا من انتفاء المسبب لجواز ان يثبت الشيء باسباب
شتى ولان السبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم
من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم
اعم ولو ذكر بعضهم ما يدل على ان الكراهة بسبب الغرابة
اندفع الاشكال لان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا
وقيل لان الكراهة في السماع راجع الى ما ذكر
الحلق لي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع
الى النغم لا الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ
لغرابته واما ان يرجع الى الهيئة لاشتماله على تركيب

الطبع مستغنية

يتنفر عنه الا و لا اخفاء في ان ذكر الكراهة

وكذا على الثاني لان قيد الغرابة يغني عنه واما على الثالث

فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة

الخلوص عن الاشتمال المذكور لاخلاله بالفصاحة

جزما اذا عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه عليه

نظره رحمه الله ان اراد به انه قد يكون الكراهة

في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النغم

لان الخلل لم يكن لذلك بل ثابتة حيث ذكر ان

الكراهة قد يكون للغرابة او للاشتمال المذكور

لا للنغم وان اراد به ان الكراهة حينما كانت

تكون ثابتة مع قطع النظر عن النغم وانما ذكر لفظ

الجرش على سبيل التمثيل فانه يشكل حال

الضمير في خلوصه فيكون بهذا الحال هو الخلوص لكونه

العامل في ذي الحال فيتوجه عليه انه لا يستقيم الا احتراز

عن مثل

عن مثل زيد اجلل بل عن زيد ان يكون مثل كلاما فصيحا

لانه يصدق عليه انه حال الخلوص عن الامور المذكورة

حال فصاحة كلماته وهي ان يقال زيد اجل

كما يقال عدالة المرء ان يجتنب عن المنهيات حالة

اختياره فاذا ارتكب شيئا منها في حالة

اضطراره لا يسقط عدالته بل يكون عدلا لانه

يصدق عليه انه مجتنب عنها حال الاختيار وان

ارتكبها حال اضطراره فلا يقدح الارتكاب

الاضطراري في صدق الاجتناب في حال الاختيار

فكذا هاهنا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحة

الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق

الخلوص في حال فصاحتها وهي ان يقال زيد اجل

والجواب انه انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا

زيد اجلل حال فصاحة الكلمات وهو ممنوع بل هو

لكان التمثيل بقولنا زيد اجل و هو غير قولنا زيد
اجيب فلم يثبت كلام واحد له حال فصاحة
الكلمات وحال عدمها ليستقيم ما ذكرت
كما وجد شخص واحد له حالان هما حال الاستغناء
وحال الاضطرار فاستقام ما ذكرت فيه
لا يصح ان يكون قيدا احترازيا قلت لانه لما كان فيه
ذي الحال اعني الكلمات فيكون قيد التمييز لانه
يعتبر في الفصاحة الخلوص عنه فلا يكون قيد الخلوص
حتى يكون قيدا للتنافر واذا كان قيدا للتنافر يكون النفي
داخلا على كلام فيه تقييد فيكون النفي راجعا الى القيد على
ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الداخل على المقيد بالا
قيده فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء
فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء
مع وجود الفصاحة و هو عكس ما هو المقصود و لين

تنزل

تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على
صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات
ولذا قال رحمه الله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على
تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لان هذا لازم
البتة سواء اقتصر على الاصل رجوع النفي الى المقيد
او انضم اليه حديث التنزل لان اللازم على الاول
ان يكون هذا الكلام هو الفصيح لا غير وعلى الثاني
يكون فصيحا وان كان غيره ايضا فصيحا فكونه
قدر مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فما ذكره
ههنا اولى مما وقع في الشرح انه يلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
او لا فصيحا لانه انما يستقيم على تقدير التنزل وان كان
يمكن توجيهه بانه اراد ان يبين غاية فساد هذا القول
فذكر انه يصدق التعريف على صنفين من الكلام

لا يصدق المعرف على شيء منهما فيحمل هذا المقصود من الكلام
على التنزل لكنه خبير بان الفساد في عدم صدق التعريف
على شيء من افراد المعرف اكثر منه في صدقه على المعرف
وعلى غيره وان كان الغير الصادق عليه التعريف في الخارج
اكثر منه في الاول فان قلت اذا اختل التساوي مع الفصاحة
كما يدل عليه التعريف على ما ذكر ههنا فلان يختل التساوي
مع عدم الفصاحة اولى قلت لا يلتفت الى مثل ذلك
في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف صدقه
على غير المعرف سيما اذا كان صادقا على الغير فقط دون
شيء من افراد المعرف كما في ما نحن فيه على تقدير اختصاصه
بالاصل المذكور على انه على تقدير التنزل بصدق التعريف على
صنفين من الكلام ليس شيء منهما من افراد المعرف وحديث
انما يستقيم بالنسبة الى احدهما ويرتفع الفساد اذا شيء من صدق
التعريف عليه فقط دون اشيء من صدقه على الافراد كما:

الكنه

الشيئية المشهور بين الجمهور فلا يرتفع الضعف بجوازه
في غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور
نحو ضرب غلامه زيدا يوجب الضعف وان جوزه
البعض كالاخفش وابن جني لفظا ومعنى وحكما
الذكر اللفظي ان يكون متقدما عليه صريحا كقبيل الضمير سواء كان
مذكورا معنى نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكور قبل الضمير
لفظا ومعنى اولا نحو ضرب زيدا غلامه فان زيدا وان
كان مذكورا قبل ضميره صريحا لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل ٣
التقدم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا به لكنه
يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى لكون رتبة الفاعل التقدم ٤ المفعول
نحو ضرب غلامه زيد فان ذلك يقتضي كونه زيد مذكورا قبل
الضمير معنى لكون رتبة المفعول الاول التقدم على الثاني نحو
اعطيت زيدا درهمه وكتضمن الكلام السابق للمرجع نحو
قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن المصدر

وكاستلزام الكلام السابق لذكر المرجع استلزاما قريباً
كقوله تعالى ولابويه اي المورث فان الكلام السابق
في بيان الميراث وانه يدل على المورث او بعيدا كقوله
تعالى توارت بالحجاب اي الشمس فان ذكر العشي سابقا
يدل على الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنى والذكر حكما الحكم
اي لا يكون مصرحا به ولا يكون شيء من سياق او سباق
يعم ذكر مقتضيا لذكره معنى الا ان حكم الواضع ان مفسر الضمير
هو ما يصلح مرجعا له يلزم ان يتقدم به العقل ذكره حكما وذلك لانه
انما خولف حكم الواضع لاغراض كي … تقاضي وضع المضمر مقتضى ح
موضع المظهر فالمرجع المؤخر لفظا متقدم حكما كما ان
المحذوف … في حكم الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظا او معنى
او حكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه وذلك ان الجملة متعلقة بمعنى
كمثله الا انها قبل الذكر اي يتقدم الضمير على ذكر المرجع وتأخر
المرجع عنه لفظا ومعنوي وحكمي والمشهور جعلها اقسام التقدم

الى

المرجع والامر فيه سهل فان احدهما يعلم بالمقايسة الى الاخر
وما وقع في الشرح من الاقتصار على اللفظ والمعنى دون
ذكر الحكم فمبني على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او لا **قوله** والواو في
الوري للحال آخره على كونها للعطف على المستكن في اهدح
لوجود الفصل فيكون المعنى اهدح ويمدح الوري لوجوه الاول
حسن المقابلة بقوله لمنه وحدي فان قوله وحدي في
مقابلة قوله والوري معا وهو حال وقيد اللوم الذي
قوبل بالمدح فينبغي ان يكون قوله والوري معا ايضا قيدا
للمدح رعاية للتطبيق بين المتقابلين والثاني انه على تقدير
العطف يكون مدح الوري بذاته المدح الشامل وموقوفا
عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى ما لم يذكر
الكلام مع التوقف كما في تقدير الحالية والثالث انه
يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معا والرابع انه يلزم على تقدير

اذ لم يفهم منه الا ان … واذا لم يذكر
لم يمدح الوري له …

العطف اعتبار الشرط والجزاء فان المعطوف على الجزاء جزاء
على حدة كالمعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه عين
الشرط واما على تقرير الحالية فالشرط هو مجيء الشاعر
مطلقا والجزاء مدحه مقيدا بالحال المذكور ويمكن دفع
الاخيرين بان الحيثية تدل على عدم تراخي مدحه عن ذلك
وانه مقتضى مطلوب وبان تغيير العطف اولا لم التعليق
بالشرط فيكون المجموع جزاء **قوله** نعم مقابلة المدح
باللوم ربما يعتذر عنها بانه اشار بذلك الى انه ذمه لا يستحق
ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الشرطية والتعليق لو
ادعى واجمع فانما يتوهم مدحه دون ذمه وفي استعمال
متى الدالة على الكلية في الجملة الخ واذا الدالة عن هذه
الدلالة بل هي في قوة سور جزئية لطافة حيث اشار الى
تضييق صدره ولا نطلق لسانه بما يدل على الكلية في ذمه
وان كان فيه لطافة ايضا ولان تعليق توجده باللوم على

لومه المشوق عليه اللوم لم يفد فائدة الكلية المبني عليها
المتأخرة تنافر كل التنافر اي ان فيه تنافرا كما
ولا يلزم ان لا يكون تنافرا الكل فيه ليتأتى ما سبق ان التنافر
دون المتناهي ولا ان يكون احد الامرين موجبا للتنافر
في الجملة واجتماعهما الكماله حتى يلزم عدم فصاحة فسبحه
ووقوعه في القران بل لي الازم ان اجتماع احد سبب التنافر
الكامل ويجوز ان لا يكون واحد منهما موجبا للتنافر اصلا
في قولنا وكل التنافر اشارة الى ان التنافر فيهما يعني
الثقوه لا باعتبار الاشتراك حتى يلزم ما ذكره وفائدة التعبير
به عنها لدلالته على الكمال لان اذا اشار في القاعدة الى
يجري كاملا قيل ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر
التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التأليف فالخلو
عن الضعف يوجب الخلوص عنه اعلم ان المحتاج الى
بان في كل احد لا من الضعف والتعقيد اللفظي

عن الآ قوا اما انحا الضعف فلما سبق واما انحا التعقيد

فلان لازم للضعف لان التاليف اذا لم يوافق القوانين

اوجب صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم

يوجب الخلوص عن الملزوم قال قصد رحمه الله بما ذكر دفع

اعتراضه بتمامه لم يحسن الاقتصار على بعض السوال وكان

الاقتصار بنا على ان ما ذكره لا يدفع السوال بتمامه لانه

انما يدفع انحا ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع

العكس فدفعه انه لا يلزم ان كل ضعف يوجب تعقيدا

فان قيل جاز ان يراد بالتنوين ... يشتمل على الضعف دون

التعقيد للخلل في انتقال الذهن اما ان يراد

الخلل الواقع للمتكلم او السامع فعلى الاول لا يصح تعليل الخلل

بايراد اللوازم وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة

بالخلل اذ الامر بالعكس فيهما ولم يكن ان يراد الاول

ما يناسب قرينة وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله

امعني العلم والظهور اي يوجب الخلل ونظيره بالايراد

وان يراد انتفا وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم

والظهور وذلك بسبب ايراد اللوازم

انه السبب في التعقيد لا غير ولو وجه بانه اذ حصل التعقيد بسبب

ان قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه يمكن ذلك

واخلافي ضعف التاليف والوجه انه اما خص بالايراد

بالذكر لان القسم الاخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازم

اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد باللوازم واللام

معرف الجنس على ما عليه الجمهور ان لام الجنس يبطل الجمعية

الى الجنسية فلا خفا وان اريد معنى الجمع فلانه لا يصح اعتبار

بالنظر الى كل مادة فلا بد من التمسك الى المولف بكل مادة

وجود لازم بعيد وعلى التقديرين فالمراد تعلم تكثير الوسايط

في كل مادة ووجه ان يكون بالكثرة ان يكون فوق الواحد

فاللازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطتين اوالكثر

ذكر ما لاذ ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر السين واضافة
البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات المخاطبين
لطافة حيث اشار بذكر السين الى ان طلب البعد واكان
توصلا الى مقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه
طلب للبعد الذي هو ازداد امر الردي واسوا امر السوء
سوف الاقتحام في مهلكة ارتكابه وفوا التورط في ورطة
التزامه هذا ان حمل السين على موضوعه وان حمله على
مجرد التاكيد فاللطافة باعتبار اختيار العبارة الدالة
على الاستقبال وضعا ونحوها اضافة البعد الى الدار
والقرب الى ذواتهم الى انه ان تعلق غرض بطلب البعد
فانه شيق لا يطلبه لانه بعد بنفسه محال فكيف يطلبه بل طلب
بعد مكانه ومطلوب المحب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب
مكانه هو الصحيح امالة ثبت عنده بالنقل الصحيح
واما لا الصحيح عنده في معنى البيت ما ذكر الشيخ وهو في

راق

على الرفع لكنه اخطا كانه اراد بالخطاء ما فوق الخطا
ويمكن في حكمه عند ابعد والا فله وجه ظاهر الصحة لما ذكر
في الشرح انه يستعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع
من باب استعمال المقيد في المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور
اطيب تفعل صيغة المتكلم من طاب يطيب ونصبا
تمييز والاحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
ويكون مفعولا فيه يسئل الظاهر كلام الشيخ اجعل طلب البعد كناية
عن لازمه وهو طلب القرب وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه
وهو الحزن والاوجه انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع
لما ذكر تقرير المعنى وبيان سبب السكب ويقول
ههنا كلام فاسد وهو ما ذكر في معنى البيت ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بعكس المطلوب وخلاف المقصود فطلب الشاعر
البعد ليحصل نقيضه وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه
وهو السرور ووجه فساده ان الزمان والاخوان انما ياتيا

عما هو نقيض المط في الواقع لا بما يظهر انه مطلوبه وليس

وربما يدفع القائل من ظرافة الشعراء انهم يعدون طلب

نقيض مطلوبهم خلافه تسبيبا لحصوله لما اشتهر ان الزمان

يأتي بخلاف المط وهذا من الامور الخطابية التي ربما يأتي

به الشعراء تظرفا ولا تقدح فيه امثال هذه المناقشات

وقد جاء بيته منه ما حكى ابو الحسن الباخرزي فقال ولكم

لبست في الآفاق مقاتلا وجنت بما اشتهار عرضي

وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على

خلاف مرادي كانها يرى في المال السوء ان الاطلاق

السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكره الشارح

دم المجاز في من سابح وسبوح ووجه الشارح من سبح

قال اختير موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه

سيرها في البر بسباحتها في البحر لسرعة السير مع عدم التعب

الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان اختير الموصوف



عن الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابح في الماء يكون استعارة

اصطلاحية مصرحة ولا يخفى ما في ايثار السبوح على السابح من

لطف المبالغة وما في ذكر الاستعارة في الثمرة من السبوح

اللطافة فان الثمرة في الاصل ما يثمره الاشجار والاتيان

مراد بها الاسابح والمراد بالثمرة هنا مطلق النتيجة

استعمالا للمقيد في المطلق     ولا يخفى انه لا يحصل كثرة

بذكره ثانيا لان التكرار لما كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما

ان يراد به مجموع الذكرين او الذكر الاخير وعلى الاول

لا يتحقق تثليث الذكر بعد التكرار فضلا عن كثرته وعلى الثاني

لا يتحقق كثرته بالتثليث وان تحقق تعدده لان الظاهر انه لا يتحقق

الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تربيع

الذكر لا اقل حتى يتحقق كثرة تكرره وقد يجاب عن هذا الاشكال

بوجهين آخرين احدهما ان قوله لكثرة التكرار ليس من اضافة

المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى السبب في علة المصدر

هو الذكر اي كثرة الذكر بسبب التكرار واتضح انه بالذكر
ثانيا يحصل تكرار احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر
بالنسبة الى الذكر اولا وقد يحصل بالذكر ثانيا تكرار واحد
فالمجموع ثلث تكرارات والجندل ارض ذات
حجارة كما في الصحاح والجندل بسكون النون وفتح
الدال الحجارة والجنادل بفتح النون وكسر الدال موضع فيه حجارة
ولا يبعد ان يوفق بان ما ذكره الشارح بيان المراد هاهنا
فانه اريد بالحجارة هاهنا موضعها وقال ذلك
مما يشهد به العقل والنقل اما النقل فما نقل عن الصحاح
واما العقل فلان المناسب ان يكون ذلك الامر مما يستحسنه
سامع غير المصوت له لا سامع المصوت لصوت الغير و
انه انما يمكن كذلك اذا كان الغرض من التصويت استماع الصوت
اما اذا كان الغرض الاستلذاذ والحبور كالبلبل يترنم بين يدي
الانوار وملاحظة الوان وربما يؤيده انه لم يتقيد



في ذاتي الامر بالتصويت على السامع بل ضم اليه الرؤية
بل قدمها وغاية ما يمكن ان يقال فيه مشاهدة الفعل
انه يحكم بعد التوجيه مخالف النقل وعنه مندوحة
وان لا يخل بالفصاحة وسماه في الشرح توجيه النظر
في القيل المذكور في فصاحة المفرد بان الكراهة في
السمع ان ادت الى الثقل وخفت كثرت التنافر والا
فلا يخل بالفصاحة وعدم اضعف هذا التوجيه
ظاهرا والظاهر انه لو رد المنع على قوله وان لا يخل
بالفصاحة وانه وارد هاهنا ايضا والجواب انه لا جهة
لاخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما فيهما
من الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها باعث للاخلال
ويصلح سببا له من غير ملاحظة ما يترتب عليها من الثقل لان الفصيح
كما نحن وزن عما يثقل على اللسان فكذا اثقل على
السمع راسخة في النفس احتراز عن الحال فانها كيفية

في النفس غير راسخة فيها وقوله والموقوف بعضه على البعض
اولى من المشهور وهو لا يوجب تصوره تصور امر خارج عنه
لانه يخرج عن حد الكيفيات التي لا يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم
والقدرة والاستقامة ونحوها فان التصورات موجبة
لتصورات متعلقاتها لكن لا تتوقف عليها توقف المعلول
على علته كما في الاعراض النسبية فعلى المشهور لا يتحد جامعي
كما في ما ذكره رحمه الله فهو اولى ويلاحظ هذا الوجه لكن يتوقف عليه
الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الافراد وكذا
الكيفية النظرية لتوقف تصورها على قول الشارح فلا يتجه
لحد جامعي ولا لاذلك على المشهور اشتى ربانه
لو عبر عن المقصود بما يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف
لزم ان يكون هذا التعبير حسيا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير
عن مقصود في الجملة فظاهر ان يحسن الكلام في المقصود لا كراهة
ما يخرج عن ذلك وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده



ما هو معنى الاستغراق العرفي فالظاهر انه لا يتحقق بدون
الرسوخ فقوله ما لم يكن ذلك راسخا فيه محل تامل وتكلم
وفيه ما ليس قصده الا ان ذكر الملكة يشير الى ما ذكر كما
في الاستقامة هذا الا ان يقال رد ان في التعريف ما يوجب
عدم فصاحة هذا المعبر فمن قال ح في ذلك ولو كان
قوله ملكة احترازا عن تعبير هذا المعبر لتوجيه ما ذكر على انه لو كان
كذلك لكان من الرجوع ايضا كما بينا في الحاشية اي ان
تعبير اشعار بان الحال انما يعتبر باعتبار ذلك الخصوصية
وما عداه ولا يعتبر نفس الكلام وانما يعتبر انه اراد في
من قصد افادة ان زيده الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح
رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت
المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وكان المقتضى اصل الكلام
ثابتا وانما المراد الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية
شاع اطلاق المقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه

لا يقتضي أي أنه نفس خصوصية الاعتبار الذي
يشير به قوله إلا أن يعتبر لأنا نقول ليس المقتضى هو الخصوصية
على أي وجه وجدت في الكلام إلا إذا كانت منوطة
بالقصد والاعتبار وكفى كثرة أعلى ذلك تخطئته عليه
كرم الله وجهه من قال من المتوفي على لفظ اسم الفاعل مع
أنه رضي الله عنه قرأ قوله والذين يتوفون منكم على بناء
المعلوم وإذا كان الاعتبار بهذا المحل عظيم ومقتضى الحال لا بد
في اشتراطه في تحصيل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع تمحيد
لا يستنكر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب وإتمام في مسمى
الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في الكلام لأنه قيد الكلام
بكونه مؤديا لأصل المراد ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه
مصاحبة له وإنما هي داخلة في مجموع الكلام المركب
من الكلام المؤدي لأصل المعنى ومن الخصوصية وإنما قيد
الكلام بذلك حتى احتاج إلى الكلام مع وهم يصلح كلمه في شيء

مقتضى

بأن مقتضى الحال ليس الكلام بل خصوصية زائدة على أصل المعنى ولو قال في الكلام
لكان الكلام على ذلك الأشعار وقلت قد يقتضي المقام
الاقتصار على أصل المراد وليست هذا الاقتصار أمرا زائدا على
أصل المراد خصوصية فإن الصحاح فتح ألف فيه
تصير بمعنى المصدر وأفصح من ضمها وكان وجه أن الخصوص
بفتح الألف أصله وفيه حول يا المصدرية فيه تصير بمعنى المصدر
وبعضها مصدر فلا يلحق إلى هذه الياء به وإنما جمع
في الجملة بناء على حمل المصدر بمعنى الصفة أو أن يكون إلى
المبالغة وهو مقتضى الحال الظاهر أن الضمير يرجع إلى الخصوصية
والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن يرجع إلى الاعتبار أي
اعتبار الخصوصية مقتضى الحال ما يأتي وبل الساكن تحت
بالغ في اشتراطه في تحصيل المقتضى نفس الاعتبار وتحقيق
ذلك حاصله أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصة
كالكلام المؤكد والحال هي التأكيد مثلا هو في طابقه الكلام

الى التحقيق ح

المقتضي لحال صدق هذا الحكم عليه يشعر ذلك لكلهما اشارة الى ان
ما دل عليه كلامهم في مواضع ان المقتضي هو الاحوال من الكلام
وخلوه عنه مثلا ليس بحيث من التسامح كما ذكره في الشرح العلم ان
ما يصلح وجها لذلك مما صرح به رحمه الله وما لم يصرح امور احد
احدها ما نقل عنه في الحواشي وذكر في شرح المفتاح وهو انه
ذكر السكاكي في تعريف علم المعاني تطبيق الكلام على مقتضى الحال
وذكره فانه يدل على ان مقتضى او مذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال
والثاني انه ذكر المص في تعريف علم المعاني الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال فلو جعل بعض تلك الاحوال لم يصح هذا القول
فيكون هو الكلام الثالث ان المطابقة بمعنى الصدق
كما هو اصطلاح ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك
الاحوال اصلا ويمكن اعتبار الصدق بين الكلام الذي يورده المتكلم
وبين الكلام الكلي كما ذكره رحمه الله تعالى من ان اقتضاء الحال تحقق
حقيقة وتلك الاحوال الا في الكلام المشتمل عليها فان الكلام الحالي المطابق

مثلا

مثلا انما يقتضي تاكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل ما يقتضي
الكلام او ما آل اليه كما سبق بيانه مؤيدا بما ذكر في الشرح المفتاح
وكلامهم في معظم المواضع محكم فان المقتضي هو الاحوال مثل
قولهم انكار المخاطب يقتضي تاكيد الكلام وخلو ذهنه يقتضي
خلوه عن التاكيد والاحتراز عن العبث يقتضي الحذف والاحتياط
يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة
المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير للتقديم للتاخير الى
غير ذلك لم يوجد في كلامهم ما يدل على ان المقتضي هو الكلام
سوى ما ذكر السكاكي على ما يقتضي الحال ذكره وذكره المص
في تعريف المعاني وما قال ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال
كما ذكرنا وليس شيء من هذه الامور محكمة فان المقتضى اللفظ ان
الكلام الكلي اما الاول فلان الكلام الاحوال والكلام الكلي
متساويان في عدم المذكورية على سبيل الحقيقة فان
المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي ولما انه يمكن حمل الكلي مذكورا

بذكر الجزئي لكونه في ضمنه يمكن حمل الاحوال المذكورة بذكر الكلام
المشتمل عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الاعتبارات
الواقعة في الطرق مسموعا بسماعها معان متعددة
من سامع الاعتبارات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكورة
حقيقة كلام التعريف وتنوين التنكير ومؤكدات الكلام
فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكر بجميع الاحوال والكلام
الكلي واما ثانيا فلان تحقق الاحوال لكون كلية كالتأكيد الكلي
والتعريف الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي
المورديين في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى هو الكلي وكل الاحوال
المذكورة في تعريف المصنف جزئيات المورده في كل لفظ
فصح ان اللفظ بسبب اشتماله على جزئي يطابق الكلي يراد فصحة
بالاشتمال عليها في ضمن الاشتمال على جزئي مثلا ان
زيدا قائم باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملا على
الكلي ايضا وليس تنزل عن ذلك يقال لا نسلم ان مقتضى

الحال

الحال امر كلي من هذه الاحوال وثبات له فصح انها احوال
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
على تلك الاحوال مشتملا على مقتضى الحال فيلزم ان يراد المصنف
المعنى محتمل يكون المقتضى هو الاحوال واما ثالثا فلان
كون المطابقة كما يكون بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح
المعقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما
حمل ربح هذا بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن
لاصطلاح المعقول كيف والعلمان متباينان غاية
التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في
لفظ المطابقة فيحمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل في المعتبر
ما لم يوجد دليل النقل وهو الموافقة ولا ريب في صحة القول
بموافقة الكلام للاحوال باشتماله عليها مع ان حمل
المطابقة هنا على الصدق يوجب تعكيسا لاصطلاح
المعقول لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي

يعني ان الكلي صادق عليه وههنا لما كان الجزئي مطابقاً للكلي بمعنى
صدق الكلي عليه فالصادق ثمه هو المطابق على لفظ اسم الفاعل
وههنا المطابق على لفظ اسم المفعول والمراد المصدوق عليه
بالعكس وهذا معنى قوله على عكس ما يقال الكلي مطابق لجزئياته
وظهر ان ما ذكروا من مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه من الامور المحتملة لذلك وما نقلنا
من كلامهم في موضع محكم في ذلك وجب حمل المحتمل على المحكم بقرينة
لما رأيته سيما اذا كان المحكم ما هو الاصل في اطلاق هذه الالفاظ
وهو كون المعنى حقيقة كما بيناه وقد انكشف عليك مما ذكرنا ان ما وقع
من الامور التي وقعت [illegible] الى الحكم بالتسامح لا لكن [illegible]
الحالي تعليل لبيان علية تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى
الحال اي انما صار تفاوت المقامات علة لاختلاف مقتضى
الحال لانه اذا تفاوتت المقامات فالاعتبار اللائق بهذا
هو الذي يكون مقتضى الحال [illegible] اللائق بالآخر فتفاوت

تقول

مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال
لان المقام هو الحال لا يغاير الا بالاعتبار كما ذكره ولو تبين
جهة اختصاص الحال [illegible] وجهة اختصاص المقام
[illegible] الفاظ مكنة من نحو المجلس وغيره لكان احسن
وقد بينا التغاير في الحاشية مقام تقييده لا يصح
رجع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند
ومتعلقه بتأويل المذكور لانه لا يستقيم كلمة او في قوله او
اداة قصر او تابع الى آخره ولا الى احد المذكورات معيناً كالحكم
مثلاً وهو ظاهر او الى الاحد المطلق وانه صادق على كل منها
فيصح تقييده احدها بكذا او كذا وكذا على ان كون او احد في
كلام وغيره في الثاني والثالث ولا حاجة الى التقدير هكذا
او تقييده باداة قصر او تقييده بتابع الى آخره للغنية عنها
بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييده
لو كذا رجع الى اطلاق الحكم وتقييده باداة يرجع الى اطلاق

روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه
في زمانه غاره عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحجبه فكتب اليه ابو نواس
هذه الابيات قولاً لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد وليس على الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد فامر هرون باطلاقه هـ

من الزمخشري في مرثية استاده ابو مضر

وقائلةٍ ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين
فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها ابو مضر اذني تساقط من عيني

من القاضي الارجاني

لم يبكني الا حديث فراقكم لما اسر به الى مودعي
هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي

من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا

---

التعلق وسنذكر الآخر وليس كذلك اذ اطلاق الحكم
والتقييد يصح بالنسبة الى اداة القصر
والشرط كما بالنسبة الى المؤكد وكذا
يصح الاطلاق والتقييد للمؤكد بالنسبة الى
التعلق الا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا اش
اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها
هذا او الى ما وقع في الشرح كلمة اخرى
مصاحبة معها لانه لا يستقيم الا بتكلف
والعبارة الصحيحة مصاحبة معها او مصاحبة
باسقاط لفظة معها فان قلت الظاهر
ان الظاهر ان المعنى لكل كلمة مع مصاحبها
مقام ليس لتلك الكلمة مع غير
تلك المصاحبة فلفظ ذا اشار الى
الغير تلك المصاحبة في اصل المعنى او

شرح لغز تهم
باسم شیخ البهائی رحمه الله

هو

یا من صرف فی مطالعة النحو ایاما وخاض فیه شهورا واعواما اخبرنی عن اسم
ثنائی الآحاد ثلاثی العشرات ثالثه آخر الحروف وهو بین الناس مشهور ومعروف
فمن جملة حروفه حرف ربما تحلی بحلیة الاسماء فیجری غالبا فی مضمار المضمرات ویسلک
نادرا مسالک المظهرات فما دام فی ضمیر الاضمار مکتوما یکون من ارتفاع المحل محروما
وبسمة النصب والجر موسوما ولایزال دائما معمولا وعن رتبة العمل معزولا وربما انخرط
فی سلک الحروف فیصیر فی بعض الاحیان عاملا وفی بعضها عن العمل عاطلا ومعموله
کمعمول اخواته الست لایکون الا ظاهرا وربما عمل فی الضمائر نادرا ومنها حرف هو رابع
علائم الرفع فی ثلثه وخامس علائم النصب فی ستة ولایقع فی اول شیء من الکلمات
ولکن یقع فی آخر ما یتصف به الاناث ان جاور الافعال صار من الاسماء وارتفع محله
ومقداره وان خالط الاسماء عاد الی الحروف واختلف بالرفع والنصب آثاره ان اسقطته
من عدد الاسماء اللازمة الرفع بقی عدد جمل التی لها محل من الاعراب وان نقصته من عدد
الاسماء اللازمة النصب ومن الباقی عدد المنتهات بقی عدد الجمل التی لها من اعراب المحل
غایة الاجتناب وان اضفت الیه عدد الاسماء التی تنصب تارة ولاتنصب اخری
ساوی عدد ما هو عن المتبوعیة ممنوع وبالتابعیة احری وان زدت علیه عدد
ما یعتمد اسم الفاعل علیه فی التقوی علی معموله ساوی عدد المواضع الموجبة لتاخیر الفاعل
عن مفعوله ومنها حرف ربما ینتظم فی سمط اخواته العشر فیتصف بالفصاحة
فی بعض الاحیان وقد یندرج فی سلک اخواته الخمس بعد احدی الست فینصب تالیه
عند اهل اللسان ومنها حرف ان جری مجری الاسماء فقد یکون محلی بکل من
الحرکات الثلث محلا فما دام مرفوعا فهو ملصق بعامله بعامله فی جمیع الاطوار وما دام
منصوبا فهو مفترق عنه لئلا یسری الیه الانکسار وبینهما فاصل یحفظه عن
ذلک العار وفی الجر داخل فی عداد التتمات وفی افعال النساء مانع لها عن
الحرکات وان جری مجری الحروف یکون فی اوائل بعض الکلمات للغیاب وفی اواخر
بعضها للانتساب وقد یتصل بالثانی فیعمل فی الاسماء بالنیابة عن الافعال
وعن مقلوبه ایضا عن هذا المنوال لکنه قد یدخل فی سلسلة الاسماء فیختص من
بین اخواته وقد یلج فی ربقة الحروف فیصیر فی عداد اخواته الست الموجبة للابدال
ومنها حرف معدود فی الاسماء غالبا وقد یعد فی الحروف نادرا فما دام فی الاسماء
مدرجا وعن الحروف مخرجا فهو عن الفتح عری وبالخفض والضم حری فیخفض ما زال بالاربعة
من الحروف الجارة معمولا ویضم ما دام للستة منها مدخولا ومتی صار بالحرفیة موسوما
ومن الاسمیة محروما فقد یتصل ببعض الکلمات لافادة المبالغات فیلبس المذکر حلیة
المؤنثات وقد ینبئ عن السکوت فیلزم السکون اینما یکون هذه صفات حروف
هذا الاسم قد فصلتها لک تفصیلا شافیا وقررتها لک تقریرا وافیا وسارید فی
التوضیح بما یقارب التصریح فاقول انه ظرف لحرف خص بالظرفیة من بین اخواته
وهو مع کمال ظهوره بعض الخفی فی حد ذاته ثم انک ان نقصت من رابعه موجبا
الانفصال بقی عدد ما ثبات حذف حرف النداء وان اضفت الی اوله ما یوجب



فی کل نعت من العشر المشهورة حصل عدد روابط الجملة الخبریة بالمبتداء
وان نقصت من رابعه حروف الزیادة النحویة بقی عدد المواضع التی یعود الضمیر فیها علی
المتاخر لفظا ورتبة مقبول وان نقصت من خمس ثالثه عدد موانع الصرف بقی
عدد الامور التی یتمیز بها التمیز عن الحال وان زدت ثانیه علی رابعه حصل عدد المواضع
التی یجب استتار الفاعل عن الافعال وان نقصت رابعه من الحروف الجارة بقی
عدد الامور التی یفترق بها البدل عن عطف البیان وان اسقطت عدد الاسماء
العاملة للشبه بالفعل من اخویه بقی عدد الاشیاء التی یمتاز بها الصفة المشبهة
عن اسم الفاعل فی کل حین وزمان ومما اختص بهذا الاسم الخماسی الحروف من
العجائب الغرائب انک اذا نقصت من حروفه حرفین بقی حرف واحد وهذا من اعجب العجائب

تم

باسم جناب شیخ البهائی رحمه الله

سائلم برحقیقت اسمی که آغاز سؤالش بدایت وتعریفش محمد ونهایتست اصول حروفش
با اصول دین مبین موافق وصور فصولش بی فاصله از یکجهت بطریق اثنی عشریه مطابق
بقیه حرف اولش با زبر در عدد هم مایه ونیران دلبر وبقیه اش در مراتب عشرات با بروج
فلک در یک پایه اگر بنا شد حرف چهارم آن ثابت نماند هیچ بنا ورا ه یابد در هر بنا
خلل وفنا صورتش بی شایبه تکلف بحلیه سحا آراسته وصفحه گلشن جمالش از رشحات
سحاب عطا پیراسته فصل اولش تصحیف مرادف کرم را علم وفصل دوم آن اسم مخمس
الاصول مرکب از دو موصل که هر حرفی از آن حساب کرده میشود بعدد صحیح که
کامله مجموع دوازده باشد سلیقه راست وادراک عالی وحدس بیدار وبیادی همت حل این لغز
بر صحیفه خاطر نگار

بعلق فیها العامل عن العمول وان اسقطت من ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

يقول اقل الانام بهاء الدين محمد العاملي عفي عنه ايها
الاصحاب الكرام والاخوان العظام ان لي حبيبا
جالينوسي المشرب بقراطي المطلب مسيحي الانفاس
فلسفي القياس مشهور بين الانام مقبول عند
الخاص والعام مصاحب لا يعرف النفاق وخادم
لا يحتاج الى الانفاق ومعلم لا يطلب اجرة
على التعليم ولا يتوقع التواضع والتعظيم
لباسه من الجلود ليس متكبرا ولا حسود باق
في سن الشباب على توالي الازمان مقبول القول في
جميع الملل والاديان اسمه واحد من المثاني ثنائي
الاحاد والعشرات آخره نصف اوله ومنقوطه
اكثر من مهمله اوله جبل عظيم وآخره في التجويف مقيم
ثاني الحروف فان نقصت منها حرفين بقي

حرف واحد وهذا عجيب وعدد بعضها يساوي
مجموع حاشيتيه وهذا ايضا غريب ان سقط
اوله بقي شكل اللحيان وبزيادة خمس اوله
مع ثانيه يساوي عدد عظام الانسان عدد
علامات الامتلاء بحسب الاوعية يعلم من ضعف
رابعه الى ثانيه وكون الامتلاء دمويا يظهر من
اكثر من ثانيه خمس اوله عدد الميزات فان نقصت
منه ثانيه بقي عدد المستفرغات رابعه ينبئ عن الست
الضروريات وخمس آخره يخبر عن اجناس ادلة
النضج وقد تولد من هذا الحكيم ولدان
طبيبان لبيبان احدهما اكبر والاخر اصغر
اما الاكبر فضعفه الاهلي ايسر الاعضاء اليابسات

ونصفه الاسفل بعدد القوى والاعضاء
الرئيسة واجناس الحميات شكله مع شكل
نصرة الداخل متساويان والسرطان فيه
متوسط بين العقرب والميزان وسطاه
بعدد ما للبحران الجيد من العلامات
وآخراه بعدد الامور التي تجب مراعاتها
في الاستفراغات واما الولد الاصغر فزائد
على ابيه بعدد غير المعتدل من المزاجات
فان زدت على آخريه انواع الرسوب حصل
عدد كل من المرطبات والمجففات وان
زدت على احدهما مسطح آخره عاد
بسائط مقادير النبض ومركباته الثنائيات ٥

---

الجمل التي لها محل من الاعراب الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه
وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة
لها محل من الاعراب الجمل التي لا محل لها من الاعراب المستأنفة
ويسمى الابتدائية والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها
القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما كيف او جازم
ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة
لما لا محل لها من الاعراب من حاشية مولانا عصام الدين على الفوائد الضيائية

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وذلك احد عشر امرا احدها انه يصاغ
من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومتكبر وهي لا تصاغ الا من القاصر
كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلثة وهي لا يكون الا للحاضر الدائم
انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكونه كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق
ومنه تقوم وقائم لان اصل تقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق
اعيان الحركات فغير معتبر كما في ذاهب ويذهب وهي تكون مجارية له كمنطلق
اللسان ومطمئن النفس وغير مجارية له وهو الغالب نحو ظريف وجميل الرابع
ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ذاهب ولا يجوز زيد وجهه حسن
الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وهي لا يكون معمولها
الا سببيا تقول زيد حسن وجهه او حسن الوجه ويمتنع حسن وجها بالنصب خلافا
لبعضهم السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا
ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون واما العطف
على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه
والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل
واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه التاسع
انه انه يفصل بينه وبين مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه العاشر انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج الحادي عشر انه يجوز اتباع مجرور على المحل
عند من لا يشترط المحرز ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن
خلافا للفراء فانه اجاز هو قوي الرجل واليد برفع المعطوف" من مغني اللبيب
ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا
في سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان
للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك
وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته
والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى
ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الآية والثالث ان الحال
مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات والرابع ان الحال يتعدد كقوله
علي اذا ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز
والخامس ان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا نحو خاشعا
ابصارهم يخرجون ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح والسادس ان حق
الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فيقع الحال جامدة نحو هذا

مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا
وقولك كرم زيد ضيفا والسابع ان الحال يؤكد لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم
ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة
الشهور اثنا عشر شهرا فهو مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة
الى عامله وهو اثنا عشر فمبين ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية
امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق
واما البدل فيكون تابعا للضمير بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان
ان اذكره واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرايته اياه او الظاهر كرايت زيدا
اياه وخالفهم ابن مالك فقال الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين
انه توكيد كما في قمت انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره
ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية
ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل
للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو والرابع انه
لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف
البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب السادس انه
لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب
وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها
ذكر سبب الجثو السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع
البدل في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف
يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس الثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف
البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها
ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيدا ضربت اخاه" من مغني اللبيب
المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة وهي سبعة احدها ان يكون الضمير
مرفوعا بنعم او بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو والثاني في باب
التنازع عند البصريين والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا
الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حياتنا
الدنيا ثم وضع موضع لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت
وهي العرب تقول ما شاءت الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد
الخامس ان يجر برب السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر كضربته زيدا

قال ابن كيسان هو جائز اجماعا نقله ابن مالك السابع ان يكون متصلا
بفاعل مقدم ومفسر منفصل مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح

من مغني اللبيب

روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو
الاصل الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك
اصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك
اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا ونحوه
ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك
في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين الرابع
اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن
مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر
المصلحين الخامس عموم المبتدا نحو زيد نعم الرجل السادس ان تعطف بفاء
السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة السابع العطف بالواو اجازه هشام وحده
نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قامت وقعدت هند بناء على ان الواو
للجمع فالجملتان كالجملة الثامن شرط يشتمل على ضمير نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع
ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف
مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى الاصل ماواه وقال المانعون
التقدير هي الماوى له العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى

من مغني اللبيب

قال الرضي ارايت بمعنى اخبر منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل اذا ابصرت
وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبر عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة
عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد
يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الآية والكاف ليس بمفعول بل حرف خطاب
ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات من استفهام ظاهر او مقدر
يتبين الحال المستخبر عنها ثم قال ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها
مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها ثم قال او لما قلت ارايت زيدا فالمعنى
اى شيء من حالة تستخبر فعلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس
الجملة المذكورة مفعولا ثانيا كما ظن بعضهم هـ هـ

حکایت کرده اند که معویة پرسید روزی که آیا کدام طائفه افصح مردمانند شخصی برخواست

از قوم جَرْم بفتح جیم وسکون راء وآن قومی اند از فصحاء عرب وگفت قوم تباعدوا

عن فُراتیة العراق وتیامنوا عن کشکشة تمیم وتیاسروا عن کسکسة بکر

لیس فیهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانیة حمیر باز پرسید معویة که اینها کیستند

که این صفات ندارند گفت قوم منهم

---

قال ویختص باسم الله تعالی کقوله الله یبقی علی الایام ذو حید اقول

هذا صدر للهذلی وعجزه بمشمخر به الظیان والآس الحید بکسر الحاء

المهملة جمع حیدة کبدرة وبدر وهو الحرف الناتی فی عرض الجبل الذی اعلاه

ویقال حید باسکان الیاء والجمع حیود واحیاد والمشمخر الجبل العالی والظیان

بالظاء المعجمة والیاء المثناة من التحتیة المشددة علی وزن فعلان بفتح الفاء

هو یاسمین البر والآس شجر معروف قال الجوهری وهو وادی العین

وانشد هذا البیت فی اماکن من صح تالله بالتاء المثناة الفوقیة لا

باللام وحرف النفی محذوف ای لا تبقی مثل تالله تفتؤ تذکر یوسف

من شرح الدمامینی

الشمخ الکبر واشمخر طال والمشمخر الجبل العالی ق

الحیدة العقدة فی قرن الوعل والجمع حیود وکل نتو فی القرن والجبل وغیرهما حید وحید ایضا مثل بدرة

ویلک قال الهذلی تالله تبقی علی الایام ذو حید

بمشمخر به الظیان والآس

ای لا تبقی صح

استكان استفعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من كان فالمد قياس
قال بعض الشارحين الذين قالوا استفعل اختلفوا فقيل هو من الكون لانه يقال
استكان اذا ذل وخضع اى صار له كون خلاف كونه الاول كما يقال استحال اذا تغير من
حال الى حال الا ان استحال عام فى كل حال واستكان خاص بالتعبير عن كون مخصوص
الى كون مخصوص وهو الذل وقيل من الكين وهو الفرج لانه فى اسفل موضع وارذله
اى صار مثله فى الحقارة والذل هه

وشذ رحبتك الدار اى رحبت بك
قال الشيخ الرضى والاولى ان يقال انما عدى
لتضمنه معنى وسع اى وسعكم الدار وقول المص
رحبت بك فيه تعسف هه

قال الشيخ الرضى ليس معنى المطاوع هو اللازم
كما ظن بل المطاوعة فى اصطلاحهم التاثر
وقبول الاثر سواء كان التاثر متعديا نحو
علمته الفقه فتعلم اى قبل التعلم فالتعليم تاثير
والتعلم تاثر وقبول لذلك الاثر وهو متعد
كما ترى او كان لازما نحو كسرته فانكسر ه

التحوز من الجوزة وهو الجانب كالتنحى
من الناحية يقال تحوز وتحيز الا ان
التحوز تفعل والتحيز تفيعل نهاية

قال الفاضل الكاشى اراها فعل مجهول موازن يرى لكن استعمل بمعنى الفعل المعروف
وحقيقة ذلك ان ارى بمعنى اظن متعد الى مفعولين فاذن ارى يصير الى ثلثة مفاعيل
ويكون معنى زيدا ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم
هذا المعنى ظن خالد عمرا فاضلا فهم كارى استعملوا ارى فى معنى لازمه هذا ه

اعلم ان اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او القائم بذاته كالعلم ينقسم الى مصدر واسم
مصدر فان كان اوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة او كان لغير ثلاثى بوزن
ما للثلاثى كالوضوء والغسل فهو اسم المصدر والا فهو المصدر من شرح الالفية للالكيه لابن المص

فانه مصدر التوضى فانه مصدر الاغتسال

الفرق بين المصدر واسم المصدر ان الاول مدلوله الحدث والثانى مدلوله لفظ وذلك اللفظ يدل
على الحدث ومثله اسم الفعل مع فعله س

المصدر اذا كان مضافا جاز ان يضاف الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو بلغنى تطليق زيد امراته
وان يضاف الى المفعول فيجره ثم يرفع الفاعل نحو بلغنى تطليق هند زيد ومنه قول الشاعر
تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف وزعم بعضهم
انه مختص بالضرورة وليس كذلك بدليل قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا وانما هو قليل من شرح الالفية للالكيه لابن المص



هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة بالكسر بمعنى اراقه اراقة اى صبه واهراق
بفتح الهمزة يهريق بتسكين الهاء فيهما اهرياقا بمعناه الهاء فى الاول بدل من الهمزة وفى
الثانى زايدة على الجمع بين البدل والمبدل منه وفى الاول هو مهريق والشى مهراق
بفتح الهاء فيهما وفى الثانى هو مهريق والشى مهراق باسكانها فيهما واصل زنة
يهريق بالفتح يهفعل وكذلك مهراق بالفتح مهفعل واهرقه يهرقه اهراقا لغة
ثالثة واما هرقه يهرقه فخطاء صريح وغلط فضيح وفى الحديث اهريق دم بفتح الهاء
بعد الهمزة المضمومة وايضا عن ام سلمة ان امراة كانت تهراق الدم جاء بفتح
الهاء على ما لم يسم فاعله والدم على النصب اى تهراق هى الدم وهو منصوب
على التميز وان كانت معرفة وله عندهم نظائر عديدة او يكون قد اجرى مجرى
نفست المراة غلاما ونتج الفرس مهرا ويجوز رفع الدم على تقدير تهراق
دماؤها ويكون الالف واللام بدلا من الاضافة كقوله جل سلطانه او يعفو
الذى بيده عقدة النكاح اى نكاحه او نكاحها فخذ ما آتيناك فانه من لطائف
النوادر م ح ق رحمه الله

هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة بالكسر واهرقه يهرقه اهراقا فهو مهريق
وذاك مهراق ومهراق صبه واصله اراقه يريقه اراقة واصل اراق
اريق واصل يريق يريق واصل مريق مأريق وقالوا اهريقه ولم
يقولوا اريقه وزنة يهريق بفتح الهاء يهفعل ومهراق بفتح الهاء
مهفعل واما يهريق ومهراق بتسكين هائهما فلا يمكن ان ينطق به
لان الهاء والفاء جميعا ساكنان قاموس

فى حديث ام سلمة ان امراة كانت تهراق الدم هكذا جاء على ما لم يسم فاعله
والدم منصوب اى تهراق هى الدم وهو منصوب على التميز وان كان معرفة وله
نظائر او يكون قد اجرى تهراق مجرى نفست المراة غلاما ونتج الفرس مهرا
ويجوز رفع الدم على تقدير تهراق دماؤها ويكون الالف واللام بدلا من الاضافة
كقوله تعالى او يعفو الذى بيده عقدة النكاح اى عقدة نكاحه او نكاحها
والهاء فى هراق بدل من همزة اراق يقال اراق الماء يريقه وهراقه
يهريقه بفتح الهاء هراقة ويقال فيه اهرقت الماء اهرقه اهراقا فيجمع بين
البدل والمبدل وقد تكرر فى الحديث نهاية

قوله فنطق بكلام لا أحسنه اى لا اعلمه من الاحسان بمعنى العلم كما فى قيمة كل امرء ما يحسنه اى بمقدار معرفته وعلمه وكما فى من الاحسان ان تعبد ربك كانك تراه فانك وان لم تكن تراه فانه يراك وفى التنزيل الكريم احسن كل شىء خلقه اى علم كيف يخلقه وفى قوله جل سلطانه ان رحمة الله قريب من المحسنين اى من العقلاء العالمين قال فى القاموس يحسن الشىء احسانا يعلمه م ح ق

قال علامة زمخشرى فى الاساس ملعون من غير تخوم الارض وبلاد عمان تتاخم بلاد الشحر وبلادنا متاخمة لبلادهم اى محاددة ومن المجاز فلان طيب التخوم اى طيب العروق وجعلت سرك على تخوم قلبى لا اغفله واجعل لى فيما ارتنى تخوما انتهى اليه لا اجاوزه وفى المغرب يقال هذه الارض تتاخم ارض كذا اى تحادها وتتصل حدها بحدها ومنه افتتحوا احصنا منا خما لارض الاسلام وهو من التخوم وهى العلامة والحدود بالفتح وقد تضم وفى النهاية الاثيرية تخوم الارض بالضم اى معالمها وحدودها واحدها تخم ويروى تخوم الارض بالفتح على الافراد وجمعه تخم بضم التاء والخاء وفى صحاح الجوهرى التخم منتهى كل قرية او ارض يقال فلان على تخم الارض والجمع تخوم مثل فلس وفلوس وقال الفراء تخومها حدودها وفى القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة ج تخوم ايضا وتخم كعنق او الواحد تخم بالضم وتخم وتخومه بفتحهما م ح ق

ليطب به احدكم نفسا لصاحبه نفسا نصب على التميز يعنى لتطب نفس احدكم بذلك لصاحبه اى بان يكون قاتل عمار صاحبه لا هو وفى نسخة عتيقة بصاحبه بالباء مكان اللام فيكون الكلام على سياق التهكم والباء للبدل او للمجاوزة كما عن اى ليكن احدكم طيب النفس بان يكون هو قاتل عمار بدل صاحبه او بان يكون سابقا على صاحبه ومجاوزا اياه فى قتل عمار وصرح بانه انما قال ذلك تهكما بقوله فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يقتله الفئة الباغية قال فى القاموس فى عد معانى الباء وللبدل فليت لى بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وللمقابلة اشتريته بالف وكافاته بضعف احسانه وللمجاوزة كعن وقيل يختص بالسؤال فاسئل به خبيرا ولا يختص نحو ويوم يشقق السماء بالغمام وما غرك بربك الكريم م ح ق

كتابخانه مجلس شوراى اسلامى
اهدايى
محمد على كريم زاده

هدو لى ان يكون بدون الواو ليكون قوله نائيا حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان نائيا حالا ول اما صفة لمصدر محذوف اى انتصب انتصابا نائيا او ظرف ونائيا اى آنا لا يصلح شىء منهما ولا محال لجعله او لحال فاما ان يقدر حال من فاعل انتصبت ليكون هذا عطفا عليه اى انتصبت مجتهدا ونائيا لعنان الغاية او تقدر فعل معطوف على انتصبت ليكون هذا حال عن فاعله اى واجتهدت او نزعت نائيا لعنان الغاية ولا يخفى ما فى قوله ولعنان الغاية نائيا من الاستعارة بالكناية والتخييل والترشيح جحد القريحة بالجيم وجمود الفطنة بالذال المعجمة القريحة اول ما يستنبط من البئر استعيرت لما يستنبط من العلم بجامع النسبة للحصول فان احد مما سبب حصول الماء واحد سبب حصول العلم والطبيعة فهو مجاز فى المرتبة الثانية والقريحة يعبر بالنبات وتحدث فوذكر الجمود مع القريحة [illegible]

[illegible]

كتابخانه مجلس شوراى اسلامى
اهدايى
محمد على كريم زاده
١٣٧٧

التي هي الماء في الاصل وجعل الجود مالا لطف ظاهر
الريح العاصفة فيناسب ان يجعل الجود مالا لان الريح
تهيج الغبار وهو وصف فرح به وفطنته بالجود والحمود
الى ان طبيعته كالماء والغبار وهو غاية الجود وفرحه ولطف
الطبيعة قوله اجوب الجوب القطع كل اغبر اي ذي
غبرة قاتم مظلم اي مظلم الاطراف وقوضت
عنه خيامه بالاختتام التقويض نقض البناء من غير هدم
والخيام جمع خيمة ومعنى نقضها بالاختتام ان الكتاب
قبل التمام لاحتجابه عن نظر الاتمام كانه ضرب عليه الخيمة
والاظهار على الناس بعد التمام كان كنقض الخيمة ورفعها
ومعنى قوله بعد ما انتقبت اي انكشف او انقلع وجه
النقاب في فوض عنها خيام كي ينكشف وجوهها
الدرر والغرر والخرائد جمع خريدة وهي الحبيبة من النساء
يكنى بها عن حسنها والقنام ما كان على الفم من النقاب

بعض

وفي بعض النسخ وقوضت عنه الخيام بالاختتام وفي
بعضها النسخ خيام الاختتام ومعنى اضافة الخيام الى
انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها وقوضت عنه
ختامه بالاختتام الفض الكسر والختام ما يختم به من طين
ونحوه ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب قبل اتمامه
كان محجوبا عن اعين الانام كالشيء المختوم واذا
اختتم فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين بالكلية وتمكنوا من النظر اليه
فصار ذلك كفض الختام ووضع الغوالي على اطراف
الثمام وهو نبت ضعيف ربما يكنى به عن خصاص البيوت
كناية عن تسهيل اخذها وتحصيلها وتيسير طريق الوصول
الى وصالها اي افتى الشيء روفق الخبر اي اضعف تشفرته صدره
قوله هو الثنا وبالثناء الثناء وان اختص باللسان
حقيقة لكن ذكر لفوائد التنصيص على مقابلته للشكر
باختصاص الحمد بالثناء وانه مدار ما قصد معناهما

الفرق والنسبة بينهما وظهور ما سبق ومن تفريع النسبة
بينهما على تعريفهما ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او
بغيرها وسواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان
وان كان لا اطلاق في التعريفين بعد ذكر هذين
التعميمين وقد يوجه ذكر بان الثناء يطلق على ما ليس
باللسان حقيقة كما في قولك اثنى الله سبحانه على
ذاته وفي الحديث انت كما اثنيت على نفسك فلا بد من
ذكر قيد اللسان احترازا عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق
الثناء عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فالظاهر ان
المراد من كونه باللسان ان يكون قولا ولا شك ان ذلك تعالى
قول وان لم يكن بجارحة اللسان لتنزهه تعالى عنه ووجه
التعبير عن كونه قولا بكونه باللسان ان الغالب ان القول بقوله
لكونه به وقيل ان المراد من كونه بان يكون قولا دالا بالجملة فثناؤه
الا كان حقيقة لحمده ايضا لكن وان كان مجازا فلا وجه

الاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على هذا لا يصح الاحتراز بل
لا يصح التعريف الا بان ذكرنا من ارادة القول وعيا انما
لا حاجة الى الاحتراز ان بين التعريف الذي ذكره هنا وبين
ما ذكر في الشرح وهو الثناء باللسان على الجميل نحو ما خروجه
قيد ٢ لانه ترك هنا قيد كونه على الجميل وذكر كونه على قصد التعظيم
وعكس في الشرح فالمذكور هنا يصدق على ثناء على قصد
التعظيم لا على الجميل بخلاف المذكور ثمه ويصدق المذكور
ثمه على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا
فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا الامرين فالخلل في كلا التعريفين
لاشتمال كل واحد منهما على واحد منهما فقط وان اعتبر كونه على الجميل فقط
فالخلل في التعريف المذكور هنا وان اعتبر كونه على
قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثمه ولا يبعد ان يرجح الاخير فيستغنى
بما ذكر هنا بان احدا لو اثنى على ظالم بانواع الثناء
على ما حصل من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق عليه
عارضة اذن

قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم بتركه الحامد لان حمده
لم يقع في محله اللهم الا ان يقال الجميل اعم من ان يكون جميلا في
الواقع او ان يحصل للحامد جميلا والظان لحامد في الصورة
المذكور يحصل الحمد عليه جميلا ويصوره بصورته بقي شيء
وهو انهم ذكروا ان الحمد يخص الامر الاختياري وما ذكر
هنا مطلق عن التقييد ولا بعد ان يرجح الاطلاق فانه لا يحوج الى التكلف
في حمد الله تعالى على صفاته فانها ليست باختياره
تعالى عندهم والا لزم حدوثها لما عرفت في موضعه فلا يحوج
الى تاويل في حمده على الكمالات النفسانية من العلم والجود والشجاعة
ونحوها قوله او بالجنان لا يتوقف معنى الشكر الجناني
اعني الاعتقاد على التعظيم لانه لا معنى لانبائه بالنسبة الى
نفس الشاكر ولا يتصور بالنسبة الى الغير لعدم اطلاعه ولو
اطلعه الشاكر بقول او فعل فذلك المطلع هو المبني حقيقة
لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمبني جامعا ولا قوله

او بالجنان

او بالجنان صحيحا لانه لا انباء له اصلا لانا نقول
معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبي ومعرفة
المنبي عنه ولا يقدح فيه الجهل بالمنبي
ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني
وما ذكره من حصر الانباء في المطلع المذكور
ان اريد به حصر الانباء عن تعظيم المنعم فعليه
منع ظاهر بل هو منبي عن التعظيم والاعتقاد
ومنبي عن التعظيم وان اريد به حصر الانباء عن الاعتقاد
فمسلم ولا ضير لان مناط الكلام في انباء عن التعظيم
وقد يوجه السوال على ما ذكر ان الاعتقاد با
الجنان من اقسام الشكر بانه ليس بشكر لانتفاء
الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه فذلك بامر
المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبي
دونه فيجاب بان الانباء متحقق فيه كما ذكره

حرره ضمير ١٢

و الاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من شاكرا حتى يحمل فضلا عن ان
يكون هو الشكر بل يجوز ان يكون غيره بالايماء او اخبار وان
من حيثية لا يلزم ان يكون شكرا هو نفس المطلع لا ما يطلع عليه من
الاعتقاد كيف ومعنى الانبا متحقق فيه جزما غاية الامر ان
يكون هناك شكران احدهما القول والفعل المطلع والاخر
ما يطلع عليه من الاعتقاد والانبا اعلام شكرين عن الاخر فلا يجب
عدم كون الا شكرا قوله فورد حمدا كان الظاهر من التعريف
هو النسبة بين المورد وبين المتعلق ويظهر النسبتين
النسبة بين الحمد والشكر فيعلم ما يظهر من التعريفين عليهما ثم
ما يظهر من هذا الظاهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم قوله
هو اسم للذات الواجب الوجود اي بالذات لا للمفهوم
من الاطلاق وذكر الصفتين اعني الوجوب الذاتية
واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه لطيف الى
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال اما الوجوب

الذاتية

الذاتية فلاستتباع سائر صفات الكمال وقد وقع بعض المحققين
بعضها عليه والتحقيق انه حكم تفرع الكل عليه واما استحقاق
جميع المحامد فرمزا الى ثبوت جميع صفات الكمال فلان كل كمال
يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال عن الثبوت له سبحانه لم يكن
يستحق الحمد على هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما
وجه استجماع اسم الله لجميع صفات الكمال ودلالته عليها
فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم
هذه الصفة منه ولا يفهم من العلم وكذلك فرعون الذي عاديا
موسى عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا الاسم
فيفهم هذه الصفة منه ولا يفهم من اسمه العلم وكذا لا يفهم صفات
الكمال من اسم الرحمن كما يفهم من اسم الله سبحانه فاستجمع اسم الله سبحانه
دون غيره وفيه بحث لان الظاهر ان اشتهاره تعالى بصفات
الكمال لا يتقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية الامر ان
ذلك بما يخصه تعالى ولو استعمالا فينبغي ان يكون الرحمن

ايضاً مستجمعاً الا ان نحو الرحمن من الصفات فالذات فيه
مبهم وصفاً بل الابهام فيه لازم قطعاً حتى لو لوحظ تعين ما
خرج عن مقتضى وضعه فلا دلالة له على خصوص ح انته نقد
وضعاً ووجود الخصوص الاستعمالي لا يوجب انفهام
اوصاف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجب الاستجماع
بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالاتصاف
بصفات الكمال فما يكون علماً لتلك الذات المخصوصة (ذا لا علیها جم) يدل على
هذه الصفات لا ما يكون موضوعاً لمفهوم يعم هذه الذات
وغيرها وان اختص في الاستعمال بها كالرحمن فانه
موضوع لذات لها رحمة كاملة واختص في الاستعمال
به تعالى وفي هذا انه يلزم ان يفهم صفة الظلم من العلم الذي
لفرعون الذي عادى موسى والعدول الى
الجملة الاسمية بعد ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة
فعلية اي حمدت الله حمداً او حمدت حمد الله فحذف

الفعل

الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل الجملة الاسمية
للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا في سلام عليك
وفي عبارته حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون
اسمية الجملة دفع لما يقال قد صرح الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة
في زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وذلك
ان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي كون
العدول الى الاسمية للدلالة لان الدال ح اما نفس العدول
او الاسمية بانضمام العدول اليها هذا ولكن سيأتي في
احوال المسند ان كونه اسماً لافادة الدوام والثبات
لاغراض متعلقة بذلك ولا تعرض فيه للعدول اصلاً
فيدل بظاهره على ان نفس الاسمية تدل على الدوام ويمكن
ان يقال ان الاسمية تدل ولا تنافي لفظة على مجرد الثبوت
كما ذكر الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي في الصفة المشبهة
انها لا تدل على التجدد وثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل

على انه قوى للحامد محرك له قبال و داعى التوجه الى جنابه

على الكمال حتى خاطبه على ما سبحى في اللطيفة المختصة بالالتفات

في قوله اياك نعبد و آن تاخير المفعول على تقديمها الا كان

على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في المفصل لان

تقديم الحمد كما سبحى اشد طبقا لمقتضى المقام و جار على ما

له اصل من تقديم العامل على المعمول و لا فيه من لطف لا

لما ان ما يشعر به تقديم المفعول عن الاختصاص من كفت

و استقراره في العقول توهنه ذكر ما يدل عليه بل ما يدعى

ان ذكره من فضول الكلام مع ان من رتب له اختصاص

لا يصفو عن شوب شبهة فان المناسب ههنا قصر الافراد

وانه يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان

ان الحامد المؤمن مشرك و فيه ما فيه و حمل التقديم على

محض الاهتمام وان كان رافعا للشبهة بالكلية محتمل لحذف

المقصد احتمالا راجحا لان التخصيص لازم للتقديم غالبا

في كل ما ثبت الدوام بمقتضى العقل دوامه فان شيخ نفى

الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة

العقلية عليه فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية

فعلية تقديرا ولذا جعلوا اختصار الفعلية مقتضيا لايراد

وقد صرحوا بان الاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد كالفعلية

فكذا اذا كان خبرها ظرفيه قلت قد صرحوا بان سلام عليك

يفيد الدوام وكذا قوله تعالى انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية

فالوجه ان يوفق بينهما بان الاسمية التي خبرها ظرفية انما يفيد

التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا

اما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز

اذا وجد الداعي الى الدوام ان يحمل الاسمية التي خبرها

فعلية على افادة الدوام و هو مشكل جدا لتصريحهم بانها

كالفعلية المحضة في افادة التجدد فلو جاز هذا لجاز ان

يحمل الفعلية ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعي فلا

تقدم

وان كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد على ما في قوله يا من

شرح مع الله سبحانه وتعالى ان ذنب الفياض صل الله

هضما لنفسه واستبعادا لها عن مقام الزلفى وقدم

شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء

القلب وشرحه مقدمة لدخول النور في القلب وذكر

البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب لان

الابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ توجب

زيادة المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير

القلب اقوى من شرح الصدر فالابلغ اقوى

بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار

فكسر التاء شاذ والمراد تلخيص البيان اى تبيينه كونه خاليا

عن القصور في افهام المرام وصافيا عن كدر النقصان

في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان يجوز ان

تكون من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اى التبيان

الذي هو كالبروق في الاضاءة وصح ذلك اما لان التبيان

للجنس فيصح اطلاقه على الكثير واما للمبالغة ويجوز ان

الاستعارة بالكناية تشبيها للتبيان بالبرق الخاطف

ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللمعان

لكونها مصدرا على زنة فاعلة للتبيان استعارة تخييلية

هذا والمناسب بقوله من مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه

التبيان بالشمس او النجم الثاقب بشدة الاضاءة

ولا يبعد استعمال اللمعان وان كان اكثر ما يستعمل في

البرق والمناسب يجوز ان يكون بالبناء للموضوع بعد تعميم المعنى

الالفاظ وان يكون بالنون والمثلثة بمعنى القرآن

انسب في مقابلة المثاني ومطالع المثاني فقيل اضافة

المشبه به الى المشبه اى المثاني التي كالمطالع ولا يخفى ما في

الجمع بين اسامي الكتب من التلخيص والايضاح و

والمطالع وذكر المثاني والبيان سيما مع الايضاح

والتخليص من الظلمانية **قوله** وتصلي ونسلم على من قيل ان

مستعين في جميع اموره وكل شئونه بجناب الحق سبحانه

ويسأله افاضة طلبته وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع

ملائمة وقرب بين المفيض والمستفيض ولكونهما متعلقين

غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ومتلبسين

بأدناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية

التجرد ونهاية التقدس بين الملائمة منتفية راسا فاحتاجا في

سلوك سبيل الاستفاضة منه جل وعلا الى متوسط له وجه

تجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه

التعلق يفيض علينا لان وجه التجرد ملائمة التجرد تسبب

للملائمة لجناب الحق تع ووجه التعلق ملائمة لنا وهذا

المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة

نبينا محمد فلذا توسل ارباب التصانيف في مستهلها

وتفريعها بالصلوة عليه ولذا ايضا توسلوا بالصلوة

على آله

على آله واصحابه لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه السلام

لان ملائمة الآل والاصحاب لجنابه عم اكثر من ملائمتنا

له عم وملائمتنا للآل والاصحاب اكثر من ملائمتنا له

ولما كانت الملائمة اكمل واوفر كان الاستفاضة

اتم وحصول المدعا فيه اكثر واثر لفظ النبي على الرسول

لما في لفظه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل

انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح

قال جعلت النبي مأخوذا منه اي انه شرف على ساير الخلق

فاصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول **المؤيد بدلايل**

دلايل الحجارة دليل النبي ما يعرف به ذلك النبي

ودلايل الاعجاز المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه

السلام للمتحدين اي المعارضين عن معارضته اضافة دلايل

الاعجاز اليه عم كما في قولهم حب رمانك لا يتعارف

وصفه عم باعجاز المتحدين وانما يتعارف وصف معجزاته

عليه الصلوة والسلام والايمان بل يستعمل ما اريد به معنا وقد يقال

التحدي از كسي در خواست كردن

با تو برابري كند

ذلك فدلائل الاعجاز تعرف معجزاته وفيها نه لا يحسن جعل

المعجزات دلائل الاعجاز نفسها للتحدي بها ثم معرفتها بعد

المعجزات وابهاتها وارفعها واسناها هو القرآن والاعجازه

بما فيه من اسرار البلاغة ولطايفها ولا يبعد ان يراد

بدلايل الاعجاز دلائل اعجاز القرآن والاضافة الى

الرسول باد في ملابسة لان نصف القرآن اليه ومعرفة

تاييدها باسرار البلاغة انها اقوى دلايل الاعجاز وما

يقوي في اثبات المدلول يقوى الدليل به **قوله** المضما

رة يضمر الفرس وهو ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى

القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق على موضع

التضمير ايضا كذا في الصحاح وفي كتاب الخلاص في

اللغة المضمار الميدان والمراد ههنا ميدان تسابق

الفرسان وكانت العادة ان تغرز في لغة

ميدان التسابق قصبة فمن اغدى واخذها

القصبة

قوله وتحميل الحكمة والتحمل والترشيح كتب فيه اي تشبيه بان التعبير تشبيه سبقهم في باب الفصاحة

بسبق الفرسان في ميدان التسابق فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية ويكون

اثبات قصبات لسبق استعارة تخييلية وذكر مضمار الفصاحة ترشيحا له

القصبة عد سبق بها وارتفاع قصبات السبق كناية عن السبق

والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه في الكلام تمثيل

شبه حال البلغاء واصحاب في السبق على من سواهم

في حال الفصاحة بحال من يسبق من الفرسان في الميدان

واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة ثمة من غير ان تحمل التجوز

في المفردات وحمل الكنية والتخييل والترشيح **قوله** بعد

التفتازاني نقل عنه ان ما في السعد دون الباء

وكان وجهه ان الدعا ههنا بمعنى التسمية وانه يتعدى الى

المفعول بنفسه قال الله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم

تسموه فاصل الكلام المدعو سعد التفتازاني

بالنصب وادخال حرف الجر للتقوية والمعنى

في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال كما يقال

سميته زيدا يقال سميته بزيد فلا بعد ان يستعمل الدعاء

بمعنى التسمية استعمالها في التعدية بالباء والى المفعول الثاني

ويؤيده قول صاحب الكشاف قوله تعالى وسعه مدة عمار الحسن
فادعوه بها اي فسموه بها فان ابيت فاعتبر تضمين
معنى الاشتهار او التسمية قوله سواء الطريق آثره على
الى سواء الطريق او لسواء ملاحظة لما قيل ان الهداية
اذا تعدت بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت
بحرف الجر من اللازم او الى يراد معنى الدلالة قال الله تعالى
ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانك لتهدي الى
صراط مستقيم قوله فقر الفقر جمع فقرة وهي ما انفصل
مما يصلح على كل شكل فقرة الظهر استعيرت لنكت الكلام
ولطايفه وهي استعارة مصرحة ولذا قيل سبكتها بيد الافكار
ففيه مكنية وتخييل وترشيح قوله لجم الغفير اي الجمع العظيم من
الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو الستر اي انه في الكثرة بحيث
يستر ورائه او وجه الارض ويقال ايضا الجماء الغفير على ا عطاء
مفعل بمعنى فاعل جكم فعيل بمعنى مفعول قوله قد قلبوا

في المصنف رحمه الله ... تقلب

تقلبت احداق الاخذ وهم شهاب اي اخذ الغنيمة بلا ديه جدهم
في النظر الى الكتاب تعين الاخذ والذهاب كما يقال نظر اليه
بعين القبول وعدم الانصاف وقس عليه معنى مدوا
اعناق المسخ على ذلك الكتاب والمسخ تبدل صورة بصورة
ادون الا وبا حقيقة اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب
معنى وعبروا عنها بعباراتهم كانت العبارات ادنى من
عبارات الكتاب قوله اضرب عنه اي اعرض نفسه عنه قال الله
تعالى فنضرب عنكم الذكر صفحا واصله في الراكب فانه اذا اراد
ان يصرف مركبه من جهة بعيدة اي بعجلة عما ولا عن الطريق ما
عنها فوضع الضرب موضع الصرف وفي المصادر ضربت عنه
اي تركته وامسكت عنه فعلى هذا الاصل لا حاجة الى اعتبار
حذف مفعول الضرب وكانه بيان الحاصل المعنى لانه بمعنى
الكف عن الصرف وقوله صفحا اي اعلانها او بل اعراضا
او مرضها على انه مصدر او مفعول له او حال وفيها وجه

قوله الثلثة قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا كما في آية الكشح
ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف تقول طوى فلان عني كشحه
اذا قطعك كذا في الصحاح ومعنيه دون مرامهم قدام
مطلوبهم وقيل الوصول اليه قوله باسرها اي بجميعها والاسر القد
الذي يشد به الاسير واذا ذهب بالاسير باسره فقد
ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته والرمة قطعة
قوله الحبل البالية وعن آخرها اي بكليتها وهو متعلق بمحذوف اي
قبولا ناشيا عن آخرها وان يستلزم نشأ القبول عن جميعها
كناية وقيل عن آخرها الى اولها وكلمة عن دون من تاباه وقيل
عن آخرها جميعها بعبارة عن الكل وقيل تباعد عن آخرها
فيفيد المبالغة في العموم واورد عليه بانه ربما يوهم خلاف
المقصود لان التباعد عن آخرها يكون بعد المجاورة عنه
فيكون قبل الوصول ايضا وقيل اي متجاوزا عن آخرها وفيه
ان معنى التجاوز عنه عفى عنه اللهم الا ان يقال بعد تضمين

منع التعدي والمجاوزة فيعني ان يقدر على اول امر التعدي
والمجاوزة قصر المسافة وتجاوز عن الكثار قوله ضرب اكباد السوم
نقوبا غار وعن الاصمعي الناصب البعيد والرواء المسطير
ولا يخفى لطف قوله خلافا لما قرعان نجم الخلاف لانه له
والمراد هنا الاختلاف بلا نتيجة والادراج جمع درج
ودرج الكتاب طيه يقال ذهب دمه ادراج الرياح
اي هدرا والمراد ببقية آثار السلف ما بقي من آثارهم
من لطائف الفوائد وشرائف الزوائد في هذا الفن اوردها
ولتحاق سوقه ومدعيه اذ به دلالة لطيفة اليه او من تقرير
فوائد الفن ونشرها او وجها بالاشتغال بالمباحثة
واستحضار الطائفة وقيل المراد ببقية آثار السلف المولى
الاعظم بهاء الدين الطوسي قوله وساقت باعناق
مطاياتك الاحاديث البطاح الابطح مسيل واسع فيه
دقاق الحصى يجمع على الاباطح والبطاح على غير القياس

والمعنى ذهبت هذه الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر
لان السرعة والبطوء في سير الابل انما يظهران فيها غالبا
والكلام على سبيل تشبيه حال ذهاب تلك الاحاديث بحال
ذهاب السائرين على المطايا وسيلان البطاح باعناقها
ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالسائرين عليها في
الذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات
المطايا للاحاديث تخييلية وذكر الاعناق وسيلان
البطاح بها ترشيحا وان يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا
على طريق لجين الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح
بها ترشيحا للتشبيه قوله واما الاقتصاد والاسهاب فذكر اولا
ان جماعة سألوه اختصار الشرح معللين بان ارباب الطلب
قد تقاصرت هممهم وان اصحاب الاستحال قصدوا الاقتصار
والاسهاب واعتذر ثانيا عن عدم الاختصار مستوعبا
بما ذكر ان الاتيان بما يستحسنه جميع الطباع ليس في

قوله

ولا يقدم عاقل على التزامه اللهم الا ان يفرق بين التصريح
بالفعل وتقديره والاوجه ان يفرق بين الفعلية وبين
الاسمية التي خبرها فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة
الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة والمقصود
في الاسمية المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ او لزوم
كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة التي في الخبر
على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
فيجوز ان يحكم بهذه الاسمية على افادة الدوام
بوجوه والدلائل بخلاف الفعلية وقد يقال الظرف
انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة مثلا
اما اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في
الخبر الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الاسبق
الى الفهم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها لا ثبت
واستقر وفيه بحث وهو انهم انما ذكروا الكون خبرا

العلية مصححا لايراد الظرفية في كون المسند ظرفا فقد صح

في ان الجر الظرف مقدرا بالفعل ويمكن ان يق انما قدر الظرف ف

بالفعل اذا لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات اما

اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفاعل اجابة للداعي

وتقديم الحمد باعتبار انه اهم لا يقال هذا الاهتمام عارضي

بواسطة المقام والاهتمام باسم الله ذاتي والذاتية ينبغي

ان يقدم في الاعتبار ولئن لم يقدم فينبغي ان لا يؤخر

لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية

الامور الذاتية رجح العارضي وقد يجاب بانه لم يرجح

العارضي بل تعارضا فتساقطا فعمل بما هو الاصل من تقديم

المبتدا على الخبر سيما اذا كان المبتدا اسم الله العامل

بحسب الاصل فان مرتبة العامل التقدم على معموله اسم لما د

الله صاحب الكشاف خصه بالذكر لان صاحب المفتاح شرح

ذهب الى ان اقرا الاول منزل منزلة اللازم غير معدى نحوي

الحقوقية